الحدث

في وقت يسعى الاحتلال لتوسيع دائرة التطبيع بضم البحرين وسلطنة عمان إلى هذا المسار، يتحضر مسؤولون إماراتيون لزيارة تل ابيب، خلال الشهر الحالي، في أول زيارة معلنة في هذا السياق. وذلك فيما كانت إيران توجه تهديدات صريحة لابوظبي باستهدافها في حال تعرضت لاعتداء إسرائيلي

توسيع دائرة التطبيع

تهديدات إيرانية للإمارات قبل زيارة مسؤوليها إلى إسرائيل

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**
القاهرة ـ **العربي الجديد**

على وقع تكثيف الاحتلال الإسرائيلي جهوده وضغوطه لإلحاق المزيد من الدول بمسار التطبيع الذي افتتحته الإمارات رسمياً في 13 أغسطس/آب الماضي، تلقت أبوظبي تهديداً مباشراً من طهران باستهدافها في حال ارتكاب إسرائيل أي عمل ضدها، لتصبح الإمارات واقعة بين ضغوط حليفتها الجديدة، وبين التهديدات من دولة تجمعها بها اتصالات سرية تخرج أحياناً إلى العلن، على الرغم من أن التطبيع مع الاحتلال يجعل مواجهة التهديد الإيراني على أجندة التحالف الجديد. وكشفت القناة الإسرائيلية 12 أن رئيس «الموساد» يوسي كوهين، يجري مع مسؤولين بحرينيين مباحثات لضم البحرين إلى ركب التطبيع ودفعها للتوقيع على اتفاق مشابه لاتفاق التطبيع بين الإمارات وإسرائيل. وجاء كشف القناة عن هذه المباحثات بعد أن سبق لكوهين أن أجرى، قبل ثلاثة أسابيع، مباحثات مع رئيس الوزراء البحريني، خليفة بن سلمان آل خليفة. وأشار مراسل القناة للشؤون العسكرية، نير دفوري، إلى أنه لا يستبعد أن يتم عرض تزويد البحرين بأسلحة متطورة، لإقناعها بالانضمام لصفقة تطبيع مع إسرائيل. في موازاة ذلك، حاولت الولايات المتحدة في الأسبوع الأخير تكثيف ضغوطها على دول خليجية إضافية للانضمام لاتفاقيات منفردة للتطبيع مع إسرائيل، ولا سيما البحرين وسلطنة عمان. وبحسب القناة 12 الإسرائيلية، فإن مصادر في إسرائيل تعتقد بأن انضمام المنامة أو مسقط قد يكون بعد التوقيع الرسمي للاتفاق بين الإمارات وإسرائيل الذي يرجح أن يتم الأسبوع المقبل، إذ ذكرت تقارير إسرائيلية سابقة أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو معني بأن يتم التوقيع في 13 سبتمبر/أيلول الحالي، وهو موعد توقيع اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، لتوظيف دلالات الاتفاق الجديد في السياسة الداخلية في دولة الاحتلال كدليل على إمكانية توقيع اتفاقيات سلام مع العرب من دون انسحابات ومن دون الحاجة لربط اتفاقيات فردية بحل القضية الفلسطينية أولا أو بتقديم أية تنازلات.

في غضون ذلك، نقلت وكالة «رويترز» عن مصدر مطلع أن الإمارات تعتزم تنظيم أول زيارة رسمية إلى إسرائيل في 22 سبتمبر/أيلول الحالي، تعزيزاً لاتفاق البلدين على تطبيع العلاقات بينهما. وأضاف المصدر المطلع على المسار الأولي للزيارة المقررة أن رحلة الوفد الإماراتي لإسرائيل، التي لم توضع لمساتها النهائية بعد، ستأتي رداً على الرحلة التي قام بها مبعوثون إسرائيليون وأميركيون كبار إلى أبوظبي الأسبوع الماضي. وأوضح أنه من المتوقع أن تضع الإمارات اللمسات النهائية للرحلة بعد الإعلان عن موعد احتفال، يقام في واشنطن على الأرجح، يوقع فيه زعماء البلدين اتفاق التطبيع. وأردف المصدر أن ذلك الاحتفال سيُقام في منتصف سبتمبر على الأرجح. وستكون هذه أول زيارة معلنة إلى إسرائيل من وفد رسمي إماراتي. في هذا الوقت، لقيت «جهود الولايات المتحدة الأميركية لإحلال السلام» إشادة من السعودية التي لا تزال تلتزم في تصريحاتها العلنية بدعم المبادرة العربية كأساس لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وهو الموقف الذي أعاد الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز تأكيده للرئيس الأميركي دونالد ترامب. وقالت وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس» إن الملك سلمان أكد، في اتصال أجراه مع ترامب مساء الأحد «حرص المملكة على الوصول إلى حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية لإحلال السلام وهو المنطلق الأساسي لجهود المملكة، وللمبادرة العربية للسلام». وأشار في الوقت ذاته إلى «تقدير المملكة للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لإحلال السلام». في المقابل، أشاد ترامب في الاتصال بقرار المملكة السماح للرحلات بين الإمارات وإسرائيل بعبور أجوائها بعد اتفاق أبوظبي وتل أبيب على التطبيع. وبحسب بيان للبيت الأبيض، أشاد ترامب خلال الاتصال الهاتفي بالخطوة السعودية وأكد أهمية الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي، وبحث مع العاهل السعودي «سبل تعزيز الأمن والازدهار» في المنطقة. وإلى جانب عملية السلام في المنطقة، بحث ترامب العاهل السعودي على «رأب الصدع» في الخليج.

مقابل ذلك، كانت إيران توجه تهديداً مباشراً للإمارات. وأكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، أمس الإثنين، أن بلاده أبلغت الإمارات «بصراحة وشفافية وعبر كل القنوات الممكنة بأنها لن تسامح أحداً في أمنها الوطني»، مؤكداً أن أبوظبي ارتكبت أخطاء استراتيجية بالتطبيع مع الاحتلال، مشيراً إلى أن طهران ستواصل «الدفاع عن القضية الفلسطينية، باعتبارها مسألة جوهرية في السياسة الإيرانية». وأضاف خطيب زادة، في مؤتمره الصحافي الأسبوعي، أن إسرائيل «لا تستطيع توفير الأمن لنفسها ولن تتمكن من توفيره أيضاً للإمارات»، داعياً الأخيرة إلى التراجع عن تطبيع العلاقات مع الاحتلال. وتابع أن الإمارات «ارتكبت خطأين استراتيجيين، الأول الخطأ المعرفي والثاني هو الخطأ في الحسابات»، مؤكداً أن «الإمارات لديها تصورات معرفية خاطئة بشأن موقعها وموقع إسرائيل وهذا خطأ استراتيجي». وأضاف أن «أبوظبي أخطأت في حساباتها بتصورها أنه يمكنها شراء الأمن من خارج المنطقة، مشدداً على أن طهران «لن تساوم على أمنها مع أحد، وتحديداً في منطقة الخليج». يأتي هذا الموقف بعدما كشف وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، الأحد، أن الإمارات وإسرائيل توصلتا إلى اتفاق لتشكيل تحالف ضد إيران، وذلك بعد أسابيع قليلة من إشهار أبوظبي تطبيعها مع تل أبيب.

إلى ذلك، أطلق مساعد رئيس البرلمان الإيراني للشؤون الدولية، حسين أمير عبداللهيان، تهديدات صريحة ضد أبوظبي، متوعداً بأن بلاده ستستهدف الإمارات في حال ارتكاب إسرائيل أي عمل في الداخل الإيراني، قائلاً: «بعدما أفصحت أبوظبي عن تطبيع علاقاتها مع الكيان الإسرائيلي الموهوم، فإن أي حدث ظاهر أو مبطن يحدث على يد أجهزة المخابرات الإسرائيلية أو عملائهم في الجمهورية الإسلامية أو المنطقة، فإنّ الرد لن يكون موجهاً للكيان الصهيوني وحسب، وسوف تكون الإمارات جزءاً من الرد». وهاجم عبداللهيان، في مقابلة مع قناة «العالم» الإيرانية، ليلة الأحد، الإمارات، مؤكداً أن تطبيعها مع الاحتلال «لم يكن قراراً مستقلاً من حكّامها، بل إن الضغوط الأميركية والصهيونية هي التي جعلت الإمارات تقبل الرضوخ لهذه المذلة، وأن تقوم بهذه الخيانة بحق القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني». كما اتهم السعودية بـ«الخيانة الكبرى للقضية الفلسطينية والدول والأمة الإسلامية» لسماحها بعبور الطائرات الإسرائيلية من أجوائها إلى الإمارات، محذراً الرياض من تكرار الخطأ الذي ارتكبته أبوظبي.

على الجبهة الفلسطينية، قال السفير المناوب لفلسطين لدى جامعة الدول العربية، مهند العكلوك، إن القضية الفلسطينية تقف اليوم ومعها جامعة الدول العربية، على مفترق طرق جديد وحدثٍ مؤلم، وهو ما سُمي بالإعلان «الأميركي الإسرائيلي الإماراتي» (اتفاق التطبيع)، مشيراً إلى أن على الجامعة العربية أن تُظهر موقفها من هذا الإعلان الذي تخطى مجموعة من الحدود والثوابت العربية، منها خروج دولة عربية عن الخط الذي رسمته قرارات القمم العربية على مدار العقدين الماضيين والمتمثل في مبادرة السلام العربية، وذلك من خلال إعلانها التطبيع الكامل مع الاحتلال وفي كل المجالات من دون أن تقدّم إسرائيل أي ثمن لذلك. وأضاف في مداخلته أمام أعمال الدورة 154 لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين، التي انطلقت أمس في مقر الجامعة برئاسة فلسطين، أن الإعلان الثلاثي تضمّن نصاً يقول إن إسرائيل «ستؤجل إعلان السيادة على المناطق المشار إليها في رؤية الرئيس ترامب للسلام»، مضيفاً أن الإعلان لم يذكر مصطلح الضم بل «إعلان السيادة»، وهذا يعني أن دولة عربية تطبّع علاقاتها مع الاحتلال بشكل كامل ليس مقابل إنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطين على حدود 1967 وإيجاد حل عادل للاجئين، بل فقط مقابل «تأجيل أو تعليق إعلان السيادة». وبيّن أن الإعلان الثلاثي تضمّن ذكر «صفقة القرن» (الخطة الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية) ثلاث مرات، وهو ما يوحي باعتماد الصفقة.

ولفت إلى أن الاحتلال بدأ مباشرة بعد إعلان «صفقة القرن» في يناير/كانون الثاني 2020، بإجراءاته العدوانية على الأرض لضم المناطق وفرض السيادة الإسرائيلية عليها، وتابع: «هل سنقلب مبادرة السلام العربية من الماء إلى الألف، ليسبق التطبيع مع المحتل، بل ليتجاوز التطبيع، حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة؟ وهل سنتخلى عن مبدأ الأرض مقابل السلام؟ وهل سنسمح لحكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة بأن تكون شريكة لنا في رسم خريطة الشرق الأوسط؟». وأعلن أن دولة فلسطين قدمت مشروع قرار يهدف للحفاظ على الثوابت العربية تجاه القضية الفلسطينية، ويهدف للحفاظ على إرث جامعة الدول العربية.

رحب الملك سلمان «بالجهود الأميركية للسلام» (هانديك نعمان/ فرانس برس)

> مسؤول إيراني: الإمارات جزء من ردنا على أي اعتداء إسرائيلي

> كوهين يجري مباحثات لضم البحرين إلى ركب التطبيع

اعتداءات واعتقالات

نفذ مستوطنون، أمس الاثنين واول من أمس الاحد، اعتداءات بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم، خصوصا في بلدة حوارة جنوب نابلس. وفي سياق الاعتقالات، ذكرت مصادر صحافية أن وحدة إسرائيلية خاصة «مستعربون»، اختطفت أمس الاثنين، شابا قرب حاجز مخيم شعفاط شمال شرق مدينة القدس المحتلة، بعد اقتحام مقهى صغير قرب الحاجز. كما اعتقلت قوات الاحتلال، أمين سر حركة فتح في مخيم عقبة جبر جنوب مدينة أريحا، نصار ابو داهوك.

للحديث تتمة...

معركة مصيرية في مأرب

زكريا أحمد

لا تتشابه المعركة الطاحنة الدائرة بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثيين على أسوار محافظة مأرب النفطية، مع سابقاتها من المعارك التي دارت في اليمن، فهي ليست مجرد اشتباكاتٍ وتبادل للقصف، أو حتى معركة بالمفهوم المُتعارف عليه في النزاع اليمني، الذي كانت غالباً ما تُحسم فيه المواجهات باجتياح سلسٍ لطرفٍ وانسحاب غامض من الطرف الآخر. في مأرب، هناك كسر عظم، ومعركة مفصلية تدور منذ مطلع مارس/آذار الماضي.

لمأرب أهمية استراتيجية فريدة، سواء بالنسبة للحوثيين أو للحكومة المعترف بها دولياً، أو لرجال قبائل مأرب، حيث ينظر لها الجميع بأنها نقطة التحول التي قد تحدد نهاية النزاع الدامي الممتد منذ نحو 6 سنوات. بالنسبة للطرف المُهاجِم للشهر السادس على التوالي، رمى الحوثيون بكلّ ثقلهم لإسقاط مأرب، بعد استعدادات طويلة وفّرها لهم الركود الكبير في باقي الجبهات. وعلى الرغم من الكلفة العالية التي تظهر على شكل أخبار تشييع للعشرات من أنصارها بشكل يومي، لم يتحقق للجماعة حتى اليوم، سوى تطويق المحافظة من جهات أربع. خلافاً للسلاح الثقيل، والهجمات بالطائرات المسيّرة، يراهن الحوثيون على العنصر البشري بشكل رئيسي. فقد رَجّت الجماعة بآلاف المقاتلين من المحافظات الخاضعة لسيطرتها، يتقدمهم شخصيات عقائدية من الدائرة المقربة لزعيم الجماعة عبد الملك الحوثي، مثل القيادي البارز محمد حسين الحمران، وشخصيات عسكرية تحمل رتبة لواء، لم يعرف أحد بهويتها سوى عند إذاعة أخبار التشييع اليومي للعشرات بصنعاء، وصعدة.

لا يبدو أن الحوثيين يكترثون للخسائر البشرية الفادحة، فالسيطرة على مأرب تستحق بنظر الجماعة الكثير من التضحيات الحاصلة، فهي منبع الثروات النفطية والغازية التي ستجعل الجماعة ذات قوة اقتصادية، وهو الهدف الرئيسي والأخير لقوات الشرعية شمالاً. وربما جنوباً، فضلاً عن تصفية حسابات مع حزب التجمع اليمني للإصلاح، الذي تتهمه الجماعة الحوثية بالتنكيل ببعض الأسر الهاشمية المنتمية إليها.

وبالنسبة للطرف الآخر، المتمثل بالحكومة، مأرب هي المقر الرئيسي له ولقواته، بعد سقوط العاصمة المؤقتة عدن في أيدي المجلس الانتقالي الجنوبي. وعلى الرغم من حالة التراخي خلال الأسابيع الأولى من المعركة، والثغرات الكبيرة من اتجاهات البيضاء، من القوات الحكومية، وتخاذل الطيران السعودي، يجب على الشرعية أن تدين بالفضل لقبائل مأرب في إنقاذ وعبيده والجدعان.

شرق غرب

الأردن يحذّر من استمرار الانتهاكات الإسرائيلية في الأقصى

دانت وزارة الخارجية الأردنية، أمس الاثنين، استمرار الانتهاكات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى، التي كان آخرها وضع شرطة الاحتلال سماعات فوق الجدارين الشمالي والغربي للمسجد، واعتقالها عدداً من موظفي إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى. وحذر الناطق الرسمي باسم الوزارة، ضيف الله الفايز، في بيان، من مغبة استمرار هذه الانتهاكات، وطالب بوقفها. في الأثناء، اقتحم عشرات المستوطنين بينهم المتطرف يهودا غليك، أمس الاثنين، ساحات المسجد الأقصى، بحماية من شرطة الاحتلال.
(العربي الجديد)

«إيكواس» تريد انتقالا «سريعا» للسلطة في مالي

دعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) مجدداً، أمس الاثنين، إلى انتقال «سريع» للسلطة للمدنيين في مالي، إثر الانقلاب العسكري في 18 أغسطس/آب الماضي. وقال رئيس النيجر محمدو يوسفو (الصورة)، الرئيس الحالي للمجموعة، في بداية قمة لقادة «إيكواس» عبر الفيديو: «من واجب مجموعتنا مساعدة الماليين على استعادة كل المؤسسات الديمقراطية سريعاً. المجلس العسكري عليه مساعدتنا من أجل مساعدة مالي».
(فرانس برس)

غزة: آليات الاحتلال تتوغل شرق خان يونس

توغلت آليات الاحتلال الإسرائيلي أمس الاثنين، شرق محافظة خان يونس جنوب قطاع غزة. وأفادت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، بأن ست آليات عسكرية توغلت شرق بلدة عبسان شرق المحافظة وشرعت بعمليات تمشيط وتجريف قرب السياج الفاصل.
(قنا)

الفيليبيين: عفو عن جندي أميركي قتل امرأة

أصدر الرئيس الفيليبيني رودريغو دوتيرتي (الصورة)، أمس الاثنين، عفواً عن الجندي السابق بمشاة البحرية الأميركية جوزيف سكوت بيمبيرتون، المتهم بقتل سيدة متحولة جنسياً عام 2014. وأدانت منظمة حقوق الإنسان البارزة «كاراباتان»، على الفور قرار دوتيرتي، معتبرة أنه «استهزاء بالعدالة، واستسلام للمصالح الأميركية». وكان قد صدر حكم بسجن بيمبيرتون لمدة عشرة أعوام، عام 2015 لقتله جينغر لاودي، في أكتوبر 2014.
(أسوشييتد برس)

الافراج عن قياديين بارزين لاحتجاجات تايلاند

أفرج عن رمزين بارزين من رموز الحركة الاحتجاجية الموالية للديمقراطية في تايلاند من السجن أمس الاثنين، بعد موافقة الشرطة على انهما غير مطلوبين للاستجواب. وكانت محكمة جنايات بانكوك قد أمرت الخميس الماضي باحتجاز آرنون نامفا وبانوبونغ بانجوك في سجن بانكوك بطلب من الشرطة التي اعتقلتهما بزعم انتهاك شروط الكفالة التي خرجا بموجبها من السجن الشهر الماضي. وألغت الشرطة طلب حبسهما احتياطياً بناء على اقتراح المحكمة.
(أسوشييتد برس)

تقرير

الوفد الروسي في دمشق يتحدّى العقوبات

عماد كركص

حملت زيارة الوفد الروسي «الرفيع» إلى العاصمة السورية دمشق، أمس الاثنين، عنواناً رئيسياً، هو تحدي العقوبات الأميركية المفروضة على نظام بشار الأسد، والتي يلخصها قانون قيصر الذي دخل حيّز التنفيذ مطلع الصيف الحالي، وتأكيد الدعم لهذا النظام. وتستكمل الزيارة اتفاق الشراكة بين الطرفين، وما كان بدأه نائب رئيس الوزراء الروسي يوري بوريسوف في إبريل/نيسان 2019، خلال زيارة سابقة لدمشق، من مسار اقتصادي في سورية، ووضع اليد الروسية على عدد من المرافق الاقتصادية المهمة في هذا البلد. أما في شقها السياسي، فهي تأكيد الدعم الروسي للأسد، والتشديد على المسارات الروسية للحل، على بعد أقل من 60 يوماً من الانتخابات الرئاسية الأميركية. وبدا ذلك في شمول الزيارة وزير الخارجية سيرغي لافروف، بعد انقطاع له عن العاصمة السورية منذ عام 2012، ومن خلال الكلام الروسي عن الانتخابات الرئاسية السورية العام المقبل، وإمكانية إطالة أمد مفاوضات لجنة الدستور. والتقى بوريسوف ولافروف، بالإضافة إلى المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وأفريقيا، ميخائيل بوغدانوف، أمس الاثنين، رئيس النظام ووزير خارجيته ولبد المعلم. وعقد المعلم وبوريسوف ولافروف في ختام اللقاء مؤتمراً صحافياً مشتركاً، شددوا فيه على «العلاقات الواعدة» بين البلدين على المستوى الاقتصادي. وأكد الوفد الروسي بحث تطوير العلاقات الاقتصادية، بما يعني على أرض الواقع، الحصول على استثمارات جديدة في سورية. وقال لافروف إن «بعض الدول والقوى الخارجية تحاول تمرير مخططاتها الخاصة، وخنق الشعب السوري باستخدام العقوبات»، مؤكداً أن «سورية انتصرت بفضل الدعم الروسي على الإرهاب الدولي وعلى القوى الخارجية الداعمة له والتي سعت لتدمير هذا البلد». وأضاف أن «المناقشات المطولة (مع الأسد) أفضت إلى الاتفاق على أن يتسم الوضع الميداني بالهدوء»، مجدداً التزام بلاده بـ«وحدة وسلامة أراضي سورية واستقلالها السياسي، ومبدأ أن السوريين أنفسهم هم من يحددون مصيرهم بناء على قرارات مجلس الأمن». ونوّه إلى اختلاف الرؤى بين كل من إيران وروسيا وتركيا حول الحل السوري، مع إجماعهم على «تفادي السيناريو هيث العراقي والليبي». وقال لافروف إن «منطقة إدلب تحظى بالتصعيد هي أهم مجالات تعاوننا مع تركيا، ومن أهم اتفاقاتنا معها هي العمل على الفصل بين المعارضة المعتدلة والمتطرفين».

> وزير الخارجية الروسي: لا جدول زمنيا لعمل لجنة الدستور

وحول عمل اللجنة الدستورية، اعتبر وزير الخارجية الروسي أنه «يستحيل وضع برنامج زمني لعملها»، معتبراً موضوع الانتخابات الرئاسية السورية «قراراً سيادياً، وطالما لم يتم التوصل إلى دستور جديد أو تعديل للدستور الحالي، فإن العمل سيستمر وفق الدستور القائم». وأشار إلى التفاف بلاده على سلّة الحكم الانتقالي التي تُعد إحدى السلال التي طرحها المبعوث الأممي السابق ستيفان دي ميستورا، بقوله إن «زملاءنا الغربيين حاولوا تمرير فكرة هيئة الحكم الانتقالي، ولإخراج هذه العملية من المأزق الذي وقعت فيه، تم إنشاء مسار أستانة وعقد مؤتمر الحوار السوري - السوري في سوتشي، وبناء على مخرجاته، تم تشكيل اللجنة الدستورية، وعلينا السماح لها بتنفيذ عملها».

من جهته، أشار المعلم إلى أن «مستقبل العلاقات مع روسيا واعد ومبشر بالخير»، معتبراً أن «العلاقات الاقتصادية تنمو وتتطور بما يحقق مصلحة الشعبين الروسي والسوري»، معرباً عن تفاؤله بـ«التحسن القادم الذي سيشعر به شعبنا». وأكد المعلم عدم وجود جدول زمني لإنجاز الدستور، والذي «لا يمكن إنجازه أيضاً بضغوط خارجية»، موضحاً رداً على سؤال عما إذا كانت اللجنة ستنهي أعمالها قبل استحقاق الانتخابات الرئاسية منتصف العام المقبل، أن هذه الانتخابات «ستجري في موعدها، وستكون نزيهة». من جهته، قال بوريسوف إن الطرفين «حققا إنجازاً هاماً في إطار اللجنة المشتركة، وإن كانت لم تصل بعد إلى المستوى المأمول، فإن مرد ذلك هو عاملان: الحصار والعقوبات الاقتصادي المفروضة على سورية بما في ذلك قانون قيصر، وجائحة فيروس كورونا وآثارها». وتطرق إلى توزع السيطرة على مكامن الثروات في سورية، باعترافه بأن «معظم المناطق الغنية وحقول النفط والغاز تقع خارج سيطرة الحكومة السورية».

والتقى الوفد الروسي بالأسد، أمس، وكذلك بوفد حكومي سوري برئاسة رئيس حكومة النظام حسين عرنوس. وحول اللقاء مع الأسد، ذكرت وكالة «سانا» التابعة للنظام أن «الطرفين عبرا عن ارتياحهما للمستوى الذي وصل إليه التعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات، وتم التأكيد على الإرادة المشتركة لدى موسكو ودمشق لمواصلة تطوير هذا التعاون والارتقاء به بما يحقق مصالح الشعبين الصديقين». وتابعت: «على الصعيد الاقتصادي، جرى خلال اللقاء بحث مجريات تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين ومساعيهما للتوصل لإلى اتفاقيات جديدة، بما يساهم في تحقيق مصالح البلدين والتخفيف من آثار سياسة العقوبات القسرية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول ضد الشعب السوري، وكان هناك اتفاق على أهمية البدء بتنفيذ الآليات الكفيلة بتجاوز الحصار الاقتصادي والضغوطات على الشعب السوري». ونقل موقع قناة «روسيا اليوم»، عن الأسد قوله إن «روسيا وسورية نجحتا في إحراز تقدم في تحقيق حل مقبول للطرفين في العديد من القضايا»، من دون تحديد ماهيتها.

إضاءة

أريحا هدف دائم للنظام السوري

أمين العاصي

لم يكُل اتفاق موسكو المبرم بين الجانبين الروسي والتركي، والذي أرسى دعائم وقف إطلاق النار في الشمال الغربي من سورية، دون استهداف قوات النظام والمليشيات المساندة لها بقصف مدفعي لمدينة أريحا، التي تعد من أبرز مدن الريف الجنوبي لمحافظة إدلب، والتي تكتسب أهمية كبرى في الصراع الدائر بين هذه القوات وفصائل المعارضة السورية، التي تتبع استراتيجية الدفاع عن مواقعها التي انحصرت في بقعة جغرافية ضيقة تضم ملايين المدنيين.

وقالت مصادر محلية، لـ«العربي الجديد»، إن قوات النظام السوري صعدت من قصفها المدفعي، صباح أمس الإثنين، على مدينة أريحا وبلدات إحسم والفطيرة وكفروعيد وسفوهن وفليفل في ريف إدلب الجنوبي. وأضافت المصادر أن القصف أسفر عن مقتل مدني وإصابة سبعة آخرين في أريحا، فضلاً عن وقوع أضرار مادية في جميع المناطق. من جانبه، وثّق المرصد السوري لحقوق الإنسان مقتل مدنيين اثنين، أحدهما نازح والآخر مجهول الهوية، بالإضافة إلى وقوع 9 جرحى، جراء قصف صاروخي نفذته قوات النظام على الأحياء السكنية لمدينة أريحا.

ويأتي هذا التصعيد من طرف النظام على مدينة أريحا ومحيطها، بالتزامن مع زيارة وفد روسي إلى دمشق، ومنذ توقيع اتفاق موسكو، بين تركيا وروسيا في 5 مارس/آذار الماضي، والذي أرسى دعائم وقف إطلاق نار في شمال غربي سورية، تتعرض مدينة أريحا لقصف مدفعي متقطع من قبل قوات النظام، التي تؤكد معطيات ميدانية أن المدينة ستكون هدفها المقبل، نظراً لأهميتها في الصراع الدائر على محافظة إدلب ومحيطها والذي يأخذ بين فترة وأخرى أبعاداً جديدة.

وتقع أريحا إلى الجنوب الغربي من مدينة إدلب، مركز المحافظة التي تحمل نفس الإسم، بنحو 15 كيلومتراً. وهي تتمتع بموقع حيوي، كونها تتموضع على سفح جبل الأربعين الذي يشرف على مساحات واسعة في محافظتي إدلب وحماة، ويقع إلى الجنوب الشرقي من أريحا. كما يمر بجانبها الطريق الدولي حلب اللاذقية «أم 4» الذي يربط بين منطقة الساحل في غربي البلاد، ومدينة حلب كبرى مدن الشمال السوري، من الطرف الشمالي للمدينة، ما يجعلها تتموضع جنوب الطريق، وهي المنطقة التي تحاول قوات النظام السيطرة عليها بشتى الطرق. كما تعد أريحا عقدة مواصلات بين جبل الأربعين وجبل الزاوية، ومن إدلب جسر الشغور وسراقب.

ومدينة أريحا التي كان عدد سكانها في عام 2011 نحو 50 ألف نسمة، تضم اليوم نحو 80 ألف مدني ما بين سكان ونازحين من مختلف المحافظات، وفق رئيس فريق «منسقو الاستجابة» في الشمال السوري محمد الحلاج. وأوضح، في حديث مع «العربي الجديد»، أن المدينة «شهدت فترة هدوء نسبي بعد توقيع الاتفاق التركي الروسي»، مشيراً إلى أن «أريحا تعرضت لقصف متصاعد بوليو/تموز الماضي، ما أدى إلى وقوع إصابات بين المدنيين». وأضاف «لم تشهد المدينة حركة نزوح منذ توقيع اتفاق موسكو».

ويدرك طرفا الصراع في الشمال الغربي من سورية أهمية أريحا في مجرى هذا الصراع، كونها بحسب القيادي في فصائل المعارضة السورية العقيد مصطفى البكور «مدينة كبيرة وذات موقع مهم، كونها المدخل إلى جبل الأربعين وجبل الزاوية». وأشار، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن مدينة أريحا «حاكمة للطريق باتجاه منطقة جسر الشغور في ريف إدلب الغربي». وأوضح البكور أن أريحا «بوابة مدينة إدلب الجنوبية، ومن يسيطر عليها يتحكم بمساحات واسعة، كونها تتحكم بالطريق الدولي أم 4 وتفرعاته باتجاه منطقة جبل الزاوية».

إلا أن أهمية السيطرة على أريحا بالنسبة للنظام تكمن في الوصول إلى أكبر المدن الواقعة على الطريق الدولي حلب اللاذقية «أم 4»، الذي يخدم النظام الروسي، بعد تسيير الدوريات مع الأتراك، على فتحه بأسرع وقت أمام الحركة الطبيعية والتجارية، في مسعى لمحاولة إنقاذ النظام اقتصادياً. وتشير المعلومات المسربة من أروقة الاجتماع بين الدبلوماسيين الروس والأتراك في موسكو، الأسبوع الماضي، إلى أن أنقرة لا تزال متحفظة على افتتاح «أم 4»، قبل حل مسألة السيطرة على طريق حلب دمشق «أم 5» المار من إدلب، بعد أن سيطر النظام، مع الروس ومليشيات إيرانية، عليه، رغم أن المسافة التي يقطعها «أم 5» في إدلب تعتبر ضمن ما يعرف بـ«منطقة خفض التصعيد»، التي تعد تحت المراقبة التركية بحسب اتفاق سوتشي في سبتمبر/أيلول 2018.

وتعرضت المدينة، التي سيطر عليها الجيش السوري الحر بشكل كامل أواخر 2014، لقصف جوي من قبل طيران النظام والمقاتلات بانتظام على مدى أعوام الثورة السورية، ما أدى إلى مقتل وتشريد عدد كبير من أبنائها، إضافة الى تدمير جزء منها. ولا تزال فصائل المعارضة السورية تسيطر على ثلاث مدن كبيرة في محافظة إدلب، هي أريحا، وإدلب المدينة، وجسر الشغور. ومن الواضح أن الفصائل تستميت في الدفاع عن المدن الثلاث، لأن سقوطها بيد النظام يعني خروجها عملياً من الصراع في الشمال الغربي من سورية.

تتعرض أريحا لقصف مدفعي من قبل قوات النظام (محمد سعيد/الأناضول)

الحدث

قبل أقل من شهر على الذكرى السنوية الثانية لاغتيال الصحافي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول، كانت الرياض تستكمل مسار إغلاق القضية بإصدار أحكام مخففة بحق ثمانية أشخاص لم تكشف عن هويتهم، فيما يبقى صاحب القرار محصّنا

من تحرك أمام السفارة السعودية في واشنطن، أكتوبر 2018 (جيم واتسون/فرانس برس)

إغلاق قضية خاشقجي

أحكام مخففة وإخفاء لهوية صاحب القرار

مراوغة ترامب

قالت «واشنطن بوست» في أغسطس/آب الماضي إنّ إدارة دونالد ترامب اتّبعت أسلوب المماطلة مع الكونغرس، خدمة لمحمد بن سلمان، إثر قتل جمال خاشقجي. وذكرت بأنّ وكالة الاستخبارات المركزية خلصت، بمستوى ثقة «متوسط إلى عالٍ»، إلى أنّ اغتيال خاشقجي نفذ بوامر من بن سلمان.

لندن ـ **العربي الجديد**

منذ اعتراف الرياض بقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول على يد موظفين حكوميين، بعد 18 يوماً من الإنكار والتفسيرات المتضاربة للجريمة التي وقعت في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2018، سارت السلطات السعودية في مسار إخفاء هوية المسؤول الفعلي عن الجريمة وصاحب القرار الأول بتصفية الإعلامي الذي كان قد تعرّض لتهديدات عديدة قبل اغتياله، تتصل القضية أمس الاثنين إلى أحكام مخففة أصدرتها محكمة سعودية بهدف إغلاق القضية، في دون استبعاد نيل المحكومين عفواً ملكياً قريباً يستند إلى العفو الذي ضغطت السلطة على عائلة خاشقجي لإعلانه سلفاً قبل أشهر. وأعلنت محكمة في الرياض أحكاماً نهائية بسجن ثمانية مدانين لفترات تتراوح بين سبع و20 سنة، بعد محاكمة جرت بعيداً عن الإعلام ومن دون كشف أسماء المتهمين. وقالت النيابة العامة السعودية أمس إن المحكمة الجزائية في الرياض أصدرت أحكاماً بحق ثمانية أشخاص مدانين، واكتسبت الصفة القطعية، موضحة أن هذه الأحكام وفقاً لمنطوقها بعد إنهاء الحق الخاص بالتنازل الشرعي لذوي القتيل وقضت بالسجن لمدد بلغ مجموعها 124 سنة، طاول كل مدان من عقوبتها بحسب ما صدر عنه من فعل إجرامي. وقضت الأحكام بالسجن 20 عاماً على خمسة من المدانين حيال كل فرد منهم، وثلاثة من المدانين بأحكام تقضي بالسجن عشر سنوات لكل واحد منهم وسبع سنوات لاثنين منهم. وأضاف المتحدث أن هذه الأحكام أصبحت نهائية وواجبة النفاذ. وأضافت أنه بصدور هذه الأحكام النهائية تنقضي معها الدعوى الجزائية بشقيها العام والخاص وفقاً للمادتين (22، 23) من نظام الإجراءات الجزائية.

هذا المسار الذي اعتمدته المملكة جاء خصوصاً بعد بروز أدوار للمقربين من ولي العهد محمد بن سلمان في التخطيط للجريمة وإصدار أوامر بتنفيذها، وخصوصاً سعود القحطاني الذي كان مستشاراً في الديوان الملكي، وأحمد عسيري نائب رئيس الاستخبارات السعودية السابق. وبعدما برزت أدلة عديدة على تورط بن سلمان، ومنها تقرير أممي للمقررة الخاصة للأمم المتحدة، المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، أغنيس كالامار، فإن ولي العهد حظي بتغطية من الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي أفشل المحاولات لإيصال القضية إلى أمام المحاكم الأميركية، وعمل في المقابل على ابتزاز بن سلمان سياسياً واقتصادياً وعبر صفقات من الولايات المتحدة.

ووصفت كالامار أمس الأحكام الصادرة بأنها تأتي في إطار «محاكاة ساخرة للعدالة»، و«لا تحمل أي شرعية قانونية أو أخلاقية، وجاءت في نهاية عملية لم تكن عادلة أو عادلة أو شفافة»، وإذ لفتت إلى أنه تم الحكم على القتلة الخمسة بالسجن 20 عاماً، أشارت إلى أن «المسؤولين رفيعي المستوى الذين نظّموا عملية إعدام خاشقجي أفلتوا من البداية وبالكاد تأثروا بالتحقيق والمحاكمة». وتابعت: «أما في ما يتعلق بالمسؤولية الفردية للشخص على رأس الدولة، ولي العهد محمد بن سلمان، فقد ظل محمياً جيداً ضد أي نوع من التدقيق الهادف في بلاده»، مضيفة: «لا يمكن السماح لهذه الأحكام بتبييض ما حدث».

وشددت على أنه «لا ينبغي لهذه الأحكام أن تخفف أي ضغوط على الحكومات، ولا سيما على الدول الخمس التي راقبت المحاكمات في الرياض بصمت، لضمان التحقيق في تورط جميع المسؤولين، بمن فيهم المسؤولون في القمة»، معتبرة أن على «أجهزة المخابرات الأميركية، بما في ذلك مدير المخابرات الوطنية، الإفراج عن تقييم المخابرات لمسؤوليات بن سلمان في مقتل خاشقجي»، متابعة: «بينما لا يمكن تحقيق العدالة الرسمية في السعودية، فإن قول الحقيقة ممكن». ورحبت في المقابل بتخفيف عقوبة الإعدام، معتبرة أنه «لو نُفّذت مثل هذه الأحكام، كانت قد ترقى إلى مرتبة القتل التعسفي على يد دولة السعودية، وإسكات الشهود الرئيسيين على الإعدام بشكل دائم».

وبدأ المسار السعودي رسمياً بعد 18 يوماً من اختفاء خاشقجي بعد دخوله قنصلية بلاده في إسطنبول، لتعلن الرياض بعد أيام من الإنكار مقتله داخل القنصلية، إثر «شجار» مع أشخاص سعوديين، وتوقف 18 من مواطنيها ضمن التحقيقات. وعقب 3 أشهر على الاعتراف بمقتله، بدأت محاكمة المتهمين غير المعروفين إعلامياً، من دون الكشف عن مكان الجثة حتى الآن، ومع رفض تدويل القضية. وفي ديسمبر/كانون الأول 2019، أصدرت محكمة سعودية حكماً أولياً بإعدام 5 أشخاص (لم تسمهم) من بين 11 متهماً، كما عاقبت 3 مدانين منهم بأحكام سجن متفاوتة تبلغ في مجملها 24 عاماً، وتبرئة 3 آخرين لعدم ثبوت إدانتهم، وهي الأحكام التي اعتبرتها كالامار في وقت سابق «منيرة للسخرية».

تبع ذلك إعلان أبناء خاشقجي في مايو/ أيار الماضي بشكل مفاجئ «العفو» عن قتلة والدهم. ونشر صلاح خاشقجي، نجل جمال خاشقجي، في تغريدة على حسابه على «تويتر» آنذاك بيّناً جاء فيه: «في هذه الليلة الفضيلة من هذا الشهر الفضيل (شهر مبارك) نسترجع قول الله: (وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله إنه لا يحب الظالمين)، ولذلك نعلن نحن أبناء الشهيد جمال خاشقجي أننا عفونا عمن قتل والدنا لوجه الله تعالى وكلنا رجاء واحتساب للأجر عند الله عز وجل».

هذا القرار مهد الطريق لتخفيف الأحكام القضائية السعودية الصادرة بحق المدانين بقتل خاشقجي.

وبهذا المسار تحاول الرياض إغلاق القضية المسؤول عنها وفق تسريبات عديدة «رجل بن سلمان»، سعود القحطاني الذي أعطى الأوامر بقتل خاشقجي وفق ما كشفت «رويترز»، نقلاً عن مصدرين استخباريين، أحدهما تركي، في أكتوبر 2018. لكن ولي العهد أصر مراراً على نفي علمه بمخطط الجريمة على عكس تقارير استخبارية أميركية رسمية تجاهلها ترامب.

لكن مقابل مسعى المملكة لطي صفحة اغتيال خاشقجي بشكل نهائي، فإن تركيا تبقى مصرّة على السير بمسار قضائي خاص بها لمحاكمة المسؤولين والمتورطين في الجريمة. واطلق القضاء التركي، في يوليو/تموز 2020، محاكمة مسؤولين سعوديين غيابياً بتهمة قتل خاشقجي. وتجري المحاكمة أمام محكمة العقوبات المشددة الـ11 في إسطنبول، بعد نحو شهر من موافقة القضاء التركي على لائحة اتهام بحق 20 سعودياً في القضية تالفت من 117 صفحة.

أحكام سعودية نهائية بسجن 8 مدانين لمدد تتراوح بين 7 و20 سنة

دفعت السلطات أبناء خاشقجي لإعلان «العفو» عن قتلة والدهم

قضية

المشاورات الليبية

عراقيل جديدة بشأن المناصب السيادية.. والحوار إلى جنيف

على الرغم من التفاؤل الذي ساد الاجتماعات بين وفدي مجلس النواب في طبرق والدولة الليبيين في بوزنيقة المغربية، فإنه من المتوقع أن يثير ملف أسماء شاغلي المناصب السيادية جدلاً بين الأطراف الليبية

بوزنيقة ـ **عادل نجدي**
طرابلس ـ **العربي الجديد**

لم تكد تنطلق الجلسات التمهيدية لطاولة الحوار الليبي بين ممثلي مجلسي النواب في طبرق والدولة في مدينة بوزنيقة المغربية، بالتزامن مع جلسات أخرى بين شخصيات ليبية في جنيف، حتى بدأت تظهر العراقيل تتكشف أمام إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن شاغلي المناصب السيادية، وذلك على الرغم من التفاؤل الذي ساد الاجتماع في بوزنيقة. كما أن مستجدات الميدان، وخصوصاً استمرار الغموض بشأن اقتراح إخلاء سرت من السلاح، تمثل عائقاً آخر أمام الحل.

وقبل ساعات من اختتام جلسات الحوار في بوزنيقة، أمس الإثنين، كشف عضو المجلس الأعلى للدولة الليبي عبد السلام الصفراوي، عن التوصل إلى بعض التفاهمات مع وفد نواب طبرق. وأشار إلى أن «أجواء إيجابية سادت الجلسات، ونحن متفائلون». وكان وفدا برلمان طبرق والمجلس الأعلى للدولة قد عبرا، في بيان مشترك بعد اختتام الجلسات أمس الأول، «عن رغبتهما الصادقة في تحقيق توافق يصل بليبيا إلى بر الأمان».

وكشف دبلوماسي رفيع المستوى في السفارة الليبية بالمغرب أن الوفدين توافقا على جدول أعمال الجلسة الختامية، والتي تتضمن ترشيح شاغلي المناصب السيادية، وتحديداً محافظ البنك المركزي وديوان المحاسبة والمؤسسة الوطنية للنفط وهيئة مكافحة الفساد، قبل أن يعودا إلى قواعدهما في طرابلس وطبرق لمناقشة الأسماء المقترحة مع القيادات هناك. وكشف الدبلوماسي، في حديث لـ«العربي الجديد»، النقاب عن استضافة مدينة جنيف السويسرية جلسة حوارية، أمس الإثنين، بين قادة سياسيين يمثلون مختلف الشرائح والأطياف الليبية وبرعاية أممية، لمواصلة الجلسات التي بدأت وتوقفت، في اليوم ذاته، مطلع فبراير/ شباط الماضي، بسبب عزوف بعض ممثلي الأطياف الليبية في تلك الأونة عن المشاركة. وبحسب الدبلوماسي، فإن «الهدف من الحوار في جنيف هو تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطياف الليبية لوضع تصور للمجلس الرئاسي الجديد ولحكومة وحدة وطنية»، لكنه نفى أن «تكون لهؤلاء الممثلين صلاحية لاختيار أعضاء المجلس الجديد والحكومة، بقدر ما هي جلسة تفاهمات لوضع تصورات بإشراف الأمم المتحدة التي ستنقلها إلى ممثلي مجلسي النواب والدولة خلال الجلسات الرسمية بينهما».

واتفقت معلومات مصادر ليبية من طبرق وطرابلس على أن طاولة الحوار الرسمية بين مجلسي النواب والدولة ستُعقد في جنيف بدلاً من بوزنيقة المغربية. وبينما رجّحت المصادر أن تنتقل الجلسات من المغرب إلى جنيف نهاية الأسبوع الحالي أو مطلع الأسبوع المقبل، فقد أكدت أن اجتماع الفرقاء حول طاولة حوار سياسي جديد، يتوقف على توصل اللجنة العسكرية المشتركة «5 + 5» لخطة واضحة لإخلاء سرت من السلاح والبدء في تطبيقها كبادرة حسن نية من طرفي الصراع، مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر وقوات حكومة الوفاق، للقبول بنتائج طاولة الحوار.

لكنّ مراقبين ليبيين لا يرون أن قبول حفتر بحل نزع السلاح هو العرقلة الوحيدة، فقد ظهرت تصريحات عدّة من قادة ليبيين خلال الساعات الماضية تعليقاً على المباحثات في المغرب بشأن ملف المناصب السيادية، ما يشير إلى أن اختيار الأسماء التي ستشغل هذه المناصب، سيثير جدلاً وربما يلقى معارضة من بعض الأطراف، بحسب الباحث الليبي في العلاقات الدولية مصطفى البرق.

الغموض بشأن سرت والجفرة عائق أمام التوصل لتسوية

دعا لافروف إلى وقف فوري لإطلاق النار في ليبيا

في حديث لـ«العربي الجديد». وفي الوقت الذي شدّد فيه المتحدث باسم مجلس نواب طبرق عبد الله بليحق، في تصريحات صحافية، ليل الأحد، على أن مهام الوفد الممثل لطبرق هي «الوصول لتفاهمات حول توزيع المناصب السيادية فقط والرجوع بها إلى مجلس النواب والتمهيد لانطلاق الحوار السياسي برعاية بعثة الأمم المتحدة»، طالب الرئيس السابق للمجلس الأعلى للدولة ورئيس حزب الاتحاد من أجل الوطن، عبد الرحمن السويحلي، في بيان على صفحته على «فيسبوك»، بـ«تكليف مؤسسة عالمية متخصصة باختيار الأفضل لتولي المناصب العليا من خلال منافسة شفافة بين أصحاب الكفاءة من الليبيين»، وذلك «لحماية الموارد وتعزيز الرقابة والتصدي للفساد بعيداً عن التسييس ومساومات تحت الطاولة».

وتزامناً مع ذلك لا تزال كتلة نيابية داخل المجلس الأعلى للدولة بطرابلس تعارض «تفرد» رئيس المجلس خالد المشري بقرار ترشيح الوفد الممثل للمجلس في جلسات المغرب، بل هدد عضو المجلس الأعلى للدولة بلقاسم قزيط بالمطالبة بعقد جلسة لسحب الثقة من رئيس المجلس في حال لم يتراجع عن قراره.

وعلى الرغم من التفاؤل الذي أظهره بيان الوفدين في المغرب، أمس الأول، إلا أن الأكاديمي الليبي خليفة الحداد يرى أن مستجدات الميدان، خصوصاً في سرت والجفرة، واستمرار الغموض بشأنهما حتى الآن، عائق أمام التوصل إلى تفاهمات لتسوية جديدة. كما لا يزال الصمت يخيم على حفتر والمجلس الرئاسي الليبي بشأن حوار المغرب. وأوضح الحداد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «مجلس نواب طبرق الذي لا يزال قريباً من حفتر يسعى لعدم تسليم سرت ومناطق النفط لخصومه في غرب البلاد بعدة وسائل، منها خلق مجلس رئاسي جديد وحكومة منفصلة، ومنها اقتراح سرت عاصمة جديدة للبلاد والتوقف عند هذه النقطة»، مضيفاً أن «السراج وحلفاءه في طرابلس يدعمون خيار مجلس رئاسي وحكومة جديدين، لكنهما مؤقتين، ومواصلة الحوار للتوافق حول قاعدة دستورية لبدء انتخابات رئاسية وبرلمانية جديدة». وبحسب الحداد، فإن «الوجود الأميركي وراء تسريع خطوات اللقاءات الليبية برعاية الأمم المتحدة، ونجح حتى الآن في إقناع الأطراف الليبية بشأن ملفي المناصب السيادية وملف المجلس الرئاسي والحكومة بعد إخلاء سرت من السلاح، لكن الصعوبة تتمثل في قبول معسكر شرق ليبيا، بما فيه حفتر وصالح، بانتخابات رئاسية وبرلمانية سيكون من أهم نواتجها إنهاء شرعية حفتر وقواته، كما خسارة الأطراف الداعمة لحفتر ورقة مجلس النواب كطرف سياسي يتحركون من خلاله في الملف الليبي». ودعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف من دمشق، أمس الإثنين، إلى وقف فوري لإطلاق النار في ليبيا، مشدداً على أن موسكو تريد تسوية الصراع عبر الحوار.

ميدانياً، أعلن المتحدث باسم غرفة «عمليات تحرير سرت والجفرة» التابعة لحكومة الوفاق عبد الهادي دراه، أمس الإثنين، «السيطرة على مروحية تابعة للمليشيات حفتر بعد هبوطها اضطرارياً في جنوب منطقة أبوقرين، شرق طرابلس. وأضاف أن «قائد المروحية لم يكن موجوداً، ويرجح أن يكون قد اتجه نحو الصحراء خشية الأسر».

الوفدان الليبيان خلال الاجتماع مع وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة الأحد (فاضل سنا/فرانس برس)

تقرير

لبنان: أسبوع أمام أديب لتشكيل الحكومة

بدأ العد العكسي أمام رئيس الوزراء اللبناني المكلف، مصطفى أديب، لتشكيل حكومته، بينما تتفاقم الأزمات الاقتصادية والمعيشية

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

انقضى الأسبوع الأوّل من مهلة الأسبوعين التي تحدّث عنها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال زيارته الأخيرة للبنان لتشكيل الحكومة الجديدة، فيما الاستشارات النيابية التي أجراها الرئيس المكلف مصطفى أديب في الثاني من سبتمبر/أيلول الحالي، لم تفضِ بعد إلى بلورة مشهد واضح عن شكل حكومته أو الأسماء التي ستتولى الحقائب فيها. ويأتي ذلك في ظلّ استمرار الخلاف بين القوى السياسية حول طبيعة الحكومة، سواء كانت من التكنوقراط، أو جامعة بين السياسيين والمختصين.

وتمسّك «حزب الله» بصورة خاصة برفضه مبدأ الحكومة الحيادية الذي يعتبره «مضيعة للوقت وغير موجود أصلاً»، في حين دعا البطريرك الماروني بشارة الراعي، في عظته الأخيرة أول من أمس الأحد، إلى «تشكيل حكومة طوارئ مصغرة تكون على مستوى المرحلة الحساسة، وتتوخى بالجدية والكفاءة، وتحوز ثقة الشعب اللبناني على أن تبدأ بورشة الإصلاحات الفعلية، وتتفاوض بمسؤولية مع صندوق النقد الدولي». وكرر الحديث عن «ضرورة تحييد لبنان عن الصراعات».

ويقول مصدرٌ مطلع على حركة المشاورات التي يجريها أديب، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «هناك أسماء يفكّر فيها الرئيس المكلف بجدية، ولكنه لن يعلن عنها لعدم حرقها، أو استخدامها وقوداً في المعارك التي تحصل بين القوى والأحزاب السياسية. فهو يفضّل التزام الصمت والتركيز على اللائحة الأولية التي سيعرضها على رئيس الجمهورية ميشال عون قريباً جداً، والتي ستضمّ أسماء غير استفزازية، وذات كفاءة وخبرة في المجالات والحقائب التي ستتولى إدارتها». ويؤكد المصدر المطلع على حركة المشاورات، أنّ رئيس الحكومة المكلف، «لن يفتح أي مجال أمام المسايرة والتدخلات، ولن يدخل في لعبة الخلافات بين القوى السياسية حول الوزارات، وخصوصاً وزارتي المال (التي جرت العادة على توليها من قبل شخصية تابعة لـ«حركة أمل» التي يترأسها رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري)، والطاقة (تولّاها التيار الوطني الحرّ برئاسة النائب جبران باسيل لسنوات طويلة)». ويتابع المصدر: «أديب يتسلح بدعم الرئيس الفرنسي، ويريد كسب ثقته في إطار المبادرة التي أطلقها لإنقاذ لبنان، لذلك من تسهيل للعبور نحو كسب الثقة الدولية، وبالتالي الحصول على المساعدات التي تشكّل خشبة الخلاص الوحيدة للبلاد في الظرف الراهن، وهو لا يريد أن يكون عهده عنوان غرق لبنان».

مع العلم أن وكالة «رويترز» كانت قد ذكرت يوم الخميس الماضي أن المدير العام للإدارة العامة الفرنسية للأمن الخارجي (الاستخبارات الخارجية) برنار إيميه يشارك في جهود تشكيل الحكومة جديدة وتنفيذ إصلاحات، إذ أكد ثلاثة مسؤولين لبنانيين إن إيميه على اتصال مع المسؤولين. وأوضح أحدهم أن إيميه، والذي سبق أن شغل منصب السفير الفرنسي لدى لبنان بين 2004 و2007، «يتابع كل الملفات التي طرحها ماكرون خلال زيارته الأخيرة وهو يتواصل لهذه الغاية مع الكثير من المسؤولين اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم ويتابعهم خطوة بخطوة ويحثهم على الإسراع بتنفيذ الإصلاحات».

مصدر: أديب لن يفتح أي مجال أمام المسايرة والتدخلات

أديب يتسلّح بدعم الرئيس الفرنسي (حسين بيضون)

تقرير

العراق: 4 أشهر على حكومة الكاظمي

يتوقع أن يستجوب البرلمان العراقي رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي بشأن وعود له لم تجد طريقها للتنفيذ

بغداد ـ **اكثم سيف الدين**
براء الشمري، عادل النواب

أكملت الحكومة العراقية برئاسة مصطفى الكاظمي، أمس الإثنين، شهرها الرابع، من دون أن تتمكن من حسم قضايا مهمة يُطالب بها الحراك الشعبي الذي أطاح الحكومة السابقة برئاسة عادل عبد المهدي، وأهمها تقديم قتلة المتظاهرين للعدالة، وإكمال الإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات التشريعية، ونزع السلاح غير المنضبط، وفرض هيبة الدولة، بالإضافة إلى تحسين الوضع الاقتصادي الضاغط على العراقيين. ويقع الكاظمي أيضاً أمام معضلة معالجة المطالب السياسية بمغادرة الأميركيين العراق، وهو ما سيكون أحد عناوين جلسة استجواب محتملة له في البرلمان، في وقت قريب.

وعلى الرغم من إعلان السلطات العراقية، يوم السبت الماضي، إطلاق عمليتين عسكريتين في محافظتي بغداد والبصرة، لضبط السلاح المتفلت واعتقال مطلوبين للقضاء، وقبلها تشكيل لجنة للتحقيق في قضايا الفساد (أعلن عن تشكيلها يوم الخميس الماضي)، وتحديد موعد إجراء الانتخابات المبكرة، إلا أن برلمانيين وسياسيين أعربوا عن اعتقادهم بأن الحكومة مطالبة بتحديد موقفها بشأن قضايا مهمة، مثل مستقبل الوجود الأميركي في العراق، والمضي بخطوات ملموسة نحو محاربة الفساد، وعدم الاكتفاء بتشكيل اللجان وإطلاق التصريحات والتهديدات. ورجح عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان، كاطع الركابي، استضافة الكاظمي في مجلس النواب خلال جلساته المقبلة، للوقوف على آخر المستجدات الأمنية وتفاصيل عمليات نزع السلاح، مضيفاً في تصريح صحافي، أن الاستضافة في حال تمّت، ستشهد أيضاً مناقشة ملف خروج القوات الأميركية من البلاد.

من جهته، اعتبر نائب في تحالف «الفتح»، فضّل عدم الكشف عن اسمه، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الكاظمي مطالب بشرح مفصل حول ملفات عدة، من بينها ملفا الانتخابات المبكرة والوجود الأميركي، فضلاً عن «وقف الهجمات ذات الطابع السياسي من خلال معالجة جذورها»، في إشارة إلى هجمات الفصائل المسلحة الموالية لإيران التي تستهدف المصالح الأميركية بشكل متكرر. ورأى المصدر أن ملف الأزمتين المالية والصحية في العراق لا يزال بدوره يراوح مكانه، وكذلك ملف التظاهرات الذي لا يزال مطروحاً كأحد وعود الحكومة بمعالجته.

ولم يظهر عضو البرلمان السابق ماجد شنكالي، تفاؤلاً تجاه خطة الكاظمي المتمثلة بتشكيل لجنة للتحقيق بقضايا الفساد، معتبراً عبر «تويتر»، أنه «بدلاً من ذلك، على الحكومة أن تدعم أجهزتها الرقابية وتفعيل عمل دائرة الادعاء العام». وكان الكاظمي قد حدد في وقت سابق تاريخ السادس من يونيو/ حزيران من العام المقبل موعداً لإجراء الانتخابات، وهو أمر لاقى اعتراضات من قبل قوى سياسية ونواب، طالبوا بتقديم الموعد إلى إبريل/ نيسان 2021، لتجنب حر الصيف في يونيو.

وتناقش رئيس الوزراء، أول من أمس، هذا الملف مع ممثلة الأمم المتحدة في العراق جينين هينيس بلاسخارت، وأكد مكتبه الإعلامي لاحقاً أن الطرفين بحثا آخر الجهود التي تبذلها المؤسسات العراقية المعنية بإجراء الانتخابات التشريعية المبكرة، وسبل تعزيز التعاون بين العراق ومنظمة الأمم المتحدة، من أجل الوصول بالعملية الانتخابية إلى أفضل صورة صادقة ومعبرة عن إرادة الشعب العراقي.

إلى ذلك، أكد أعضاء في البرلمان العراقي، أمس، أن حراكاً واسعاً يجري داخل السلطة التشريعية لجمع تواقيع من أجل استجواب وزير المالية علي عبد الأمير علاوي، بشأن ملف الإصلاحات في وزارته وتجاوز الأزمة المالية. ويمر العراق بأزمة مالية غير مسبوقة منذ مطلع العام الحالي، بسبب انخفاض أسعار النفط، ما دفع البرلمان أخيراً إلى التصويت على قانون الاقتراض الداخلي والخارجي، لأجل منح الحكومة إمكانية توفير سيولة لدفع ما قيمته نحو 4 مليارات دولار شهرياً تمثل قيمة المرتبات للموظفين والمتقاعدين. ووفقاً لعضو في البرلمان العراقي تحدث لـ«العربي الجديد»، فإن «نواباً من كتل مختلفة جمعوا (أمس)، نحو 50 توقيعاً لاستجواب علاوي»، مبيناً أن «الوزير متهم بالتقصير في ملفات عدة، وبالتعثر بإنجاز استحقاقات كان يجب إنجازها منذ منحه الثقة قبل 4 أشهر».

وأن «بعض النواب يريدون إقالته».

وأشار إلى أن «تحريك الملف قد يكون بدافع سياسي لعرقلة عمل الكاظمي، لا سيما أن وزير المالية يعتبر من أبرز أذرعه». بدوره، رأى رئيس اللجنة المالية البرلمانية، هيثم الجبوري، أنه «يتحتم على الكاظمي استبدال الشخصيات غير القادرة على تحقيق الإصلاح المالي في هذه المرحلة الحساسة».

جمع تواقيع لاستجواب وزير المالية علي عبد الأمير علاوي

شرق غرب

نافالني يستفيق من الغيبوبة الاصطناعية

استفاق المعارض الروسي أليكسي نافالني (الصورة)، الذي تقول ألمانيا إنه تعرّض للتسميم بغاز الأعصاب «نوفيتشوك»، أمس الاثنين، من غيبوبة مستحثة طبياً، وفُصل عن جهاز التنفس الاصطناعي، وفق ما أفاد مستشفى «شاريتيه» الألماني، حيث يتلقى العلاج. وأوضح المستشفى أن نافالني «يستجيب للمحفزات اللفظية»، مشيراً إلى أن حالة نافالني «تحسنت». وكان المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، قد ندد بمحاولات «عبثية» لاتهام روسيا بتسميم نافالني. وأعلن متحدث باسم المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أنها لا تستبعد أن تكون هناك تداعيات على مشروع «نورد ستريم 2» إذا فشلت روسيا بإجراء تحقيق بشأن تسميم نافالني.

(فرانس برس)

كركوك: مقتل اثنين من قادة «داعش»

أعلن المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة في العراق، اللواء يحيى رسول، أمس الاثنين، مقتل قياديين اثنين في تنظيم «داعش» في محافظة كركوك شمال البلاد. وقال رسول، في بيان نشره عبر حسابه في موقع «تويتر»: «نفذت قوة خاصة من جهاز مكافحة الإرهاب عملية مباغتة، أدت إلى مقتل إرهابيين اثنين من قادة عصابات داعش في أثناء محاولتهما الهرب، وإلقاء القبض على اثنين في قضاء داقوق في كركوك».

(العربي الجديد)

ضغوط الحريديم تفشل الإغلاق لمواجهة كورونا

أدت الضغوط التي مارسها وزيرا أحزاب الحريديم في الحكومة الإسرائيلية، يعقوب ليتسمان وأريه درعي، أمس الأول، على رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، إلى تراجع الأخير عن اعتماد توصيات المسؤول عن مواجهة كورونا في إسرائيل البروفيسور روني جمزو، والاكتفاء بإعلان فرض إغلاق ليلي على نحو 40 بلدة في إسرائيل وذلك بدلاً من فرض إغلاق كامل على نحو 10 بلدات، بينها 4 للحريديم.

(العربي الجديد)

«داعش» يهاجم قوات النظام في البادية السورية

هاجمت خلايا تابعة لتنظيم «داعش» مواقع لقوات النظام السوري والميليشيات الموالية لها في بادية حمص وسط البلاد، وذلك بعد أسبوعين من إعلان روسيا عملية تمشيط في البادية. وقالت مصادر إن مجموعات تابعة لتنظيم «داعش» هاجمت مواقع للنظام في بادية السخنة شمال شرق حمص، وسيطرت على عدة مواقع، بينها حقل الهيل النفطي.

(العربي الجديد)

كاسيس أجرى محادثات «مثمرة» في إيران

أعلن وزير الخارجية السويسري إغناسيو كاسيس، في تغريدة أمس الأثنين، أنه أجرى مباحثات «مثمرة» في طهران مع نظيره الإيراني محمد جواد ظريف. من جهته، كتب ظريف، في تغريدة: «محادثات ممتازة بشأن القضايا الثنائية، الإقليمية، والعالمية. مع تقديرنا للجهود السويسرية للتخفيف من التخريب الأميركي، العودة إلى التجارة الطبيعية أولوية عالمية».

(فرانس برس)

تحولت السجون المصرية إلى مقابر للمعتقلين السياسيين، الذين تزايدت الوفيات في صفوفهم بشكل مضطرد خلال العام الحالي، على الرغم من المناشدات الدولية والحقوقية لتأمين الرعاية الصحية لهم، خصوصاً مع انتشار كورونا، فيما يصم النظام آذانه تجاهها

سجون مصر مقابر جماعية للمعتقلين السياسيين

توفي 58 معتقلاً هذا العام حتى الآن (خالد دسوقي/فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بتعدد حالات وفاة المعتقلين داخل السجون المصرية، يتحول عام 2020 إلى واحد من أسوأ الأعوام في تاريخها، على مستوى الحفاظ على حياة النزلاء والأمن الشخصي والسلامة الصحية، في وقت قرر فيه النظام المصري أن يصم آذانه إزاء المطالبات الحقوقية والمناشدات الدولية المتكررة لتحسين أوضاع المعتقلين والإفراج عنهم، ومنحهم حقوقهم الطبيعية والسماح لأسرهم بزيارتهم وبدخول الأدوية والأطعمة لهم، خصوصاً في ظل فيروس كورونا.

وسجل سجن العقرب، سيئ السمعة والشديد الحراسة، وهو واحد من سجون منطقة طرة، أول من أمس، حالة الوفاة الثامنة والخمسين داخل السجون المصرية هذا العام (حتى الآن)، والثالثة في السجن ذاته خلال ثلاثة أسابيع، والخامسة على التوالي في مصر خلال أسبوع واحد، برحيل الدكتور عمرو علي أبو خليل، الطبيب النفسي المعروف في الإسكندرية، وكان قد اعتقل في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، لسبب واحد فقط هو كونه شقيق الإعلامي المعارض هيثم أبو خليل، والذي كان محبوساً على ذمة التحقيق في قضية رقمها 1118 لسنة 2019 المعروفة إعلامياً بـ«إحياء تنظيم الإخوان». وتجمع هذه القضية العديد من المتهمين الذين لا تربط بينهم صلات تذكر، من ضمنهم محامون وحقوقيون وطلبة بالجامعات، وتنوعت أماكن قضائهم فترة الحبس الاحتياطي بين بضعة سجون. وبحسب المتاح من معلومات تلقتها أسرته، فإن المعتقل أبو خليل توفي بأزمة قلبية، بعد مشادة بينه وبين ضابط أو أكثر داخل السجن بسبب اعتراضه على منع إدارة السجن دخول الأدوية للمعتقلين، وذلك عقب أيام من ظهور أعراض كورونا عليه وعلى بعض زملائه.

ومن اللافت في ظاهرة زيادة حالات الوفاة داخل السجون، منذ الأسبوع الثالث من أغسطس/ آب الماضي، أنها تأتي في أعقاب إعلان وزارة الداخلية استئناف الزيارات، والسماح لذويهم بالحضور إلى السجون للمرة الأولى منذ بدء اتخاذ الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار كورونا في منتصف مارس/ آذار الماضي. وبحسب مصادر أمنية مطلعة، فقد أدت سياسة السجون في إدارة آلية الزيارات الجديدة إلى انتشار حالة من التوتر والغضب والمشادات بين السجناء وإدارات، وتفاقم سوء الحالة النفسية لآلاف السجناء الذين تم منع الزيارات عنهم طوال هذه المدة وما زالوا محرومين بسبب تبعيث إجراءات غير معتادة في ما يتعلق بتقليل الإجازات والكشف الطبي المستمر على السجناء والضباط وأفراد الشرطة. لكن الأوضاع بدأت في أخذ منحى كارثي منذ منتصف يونيو/ حزيران الماضي بعد تعدد حالات كورونا في سجون المنطقة المركزية وبعض سجون الدلتا.

وذكرت المصادر أن الأمن الوطني رفض بشدة مطالبات السجون بزيادة أعداد المعتقلين المعفو عنهم في منطقة سجون طرة تحديداً، حيث لم تبق الأعداد على حالها فقط، بل زادت بتعدد موجات الاعتقال منذ ذلك الحين. كما تمت إعادة تدوير العشرات في قضايا جديدة، بل وإعادة اعتقال العشرات من الشبان الذين كانوا يقضون فترات مراقبة شرطية بالأقسام خلال النصف الأول من العام الحالي. وأوضحت المصادر أن كل ما سمح به الأمن الوطني في هذا السياق هو إعادة توزيع المعتقلين السياسيين على العنابر لتقليل كثافتها، مقابل تقصير فترات التريض والفسحة، بحجة التباعد الاجتماعي. لكن بمرور الوقت اتضح أن جميع التدابير التي اتخذت هشة، وأدت إلى انفجار الموقف بتعدد حالات الإصابة بكورونا والوفاة لأسباب مختلفة لمعتقلين في الخمسينيات والستينيات من عمرهم، عانوا قبل وفاتهم من الإهمال الممنهج، وتم رفض نقلهم لمستشفى السجن المختظ بحالات الإصابة بكورونا، وفي الوقت نفسه رفض نقلهم لمستشفيات خارجية لأسباب أمنية.

وتتكامل هذه السياسة الأمنية مع اتجاهات قضائية ظهرت هذا العام، لتخلق آلة تنكيل متكاملة بالمعتقلين السياسيين، وانتهت النيابة منذ بداية العام، هو فتح قضايا جديدة للمحبوسين احتياطياً، من البارزين والمشهورين على مواقع التواصل الاجتماعي، والذين تركز عليهم الجهات الحكومية وغير الحكومية الأجنبية في مطالباتها بالإفراج عنهم. ويجد المحبوسون، وهم على وشك إنهاء فترة السنتين، أنفسهم محبوسين على ذمة قضايا جديدة، مثل رئيس حزب مصر القوية عبد المنعم أبو الفتوح ونائبه محمد القصاص. وزادت ظاهرة التدوير حدة خلال الأسابيع الماضية ضد معتقلين حقوقيين، نُسبت لهم اتهامات بوقائع ارتكبت وهم داخل السجون.

وما يؤكد إصرار النظام المصري على المضي قدماً في التنكيل بالمعتقلين السياسيين حتى التخلص منهم، استهانته بمناشدات أميركية لإخلاء سبيل المتوفى السابق مباشرة قبل علي عمرو أبو خليل، وهو أحمد السنباطي من المحمود، البالغ من العمر 64 سنة، والذي توفي في الثاني من الشهر الحالي في سجن العقرب أيضاً، بعد سنة وتسعة أشهر دون محاكمة، لتقطع الوفاة الطريق أمام تدويره في قضايا أخرى أو اتهامه بارتكاب جرائم خلال فترة حبسه. كما تجاهل النظام اتصالات دبلوماسية وحكومية غربية خلال مايو/ أيار الماضي - قبيل وفي أعقاب الوفاة الغامضة للفنان الشاب شادي حبش بسجن طرة - لإخلاء سبيل السجناء المدانين والنشطاء المحبوسين احتياطياً على ذمة قضايا ذات طابع سياسي، لإنقاذهم من الأوضاع التي لا يمكن التنبؤ بمستقبلها داخل السجون في ظل كورونا، لا سيما مع استمرار اتخاذ تدابير تزيد من عزلة السجناء بمنع الزيارة عنهم، وتقليل فرص اللقاء بدفاعهم، فضلاً عن وقف خروجهم من محبسهم لحضور جلسات نظر تجديد الحبس، خصوصاً مع انتفاء مبررات الحبس الاحتياطي بشكل عام في مصر حالياً، نظراً لعدم إمكانية مغادرة البلاد وسهولة تعقب المتهمين في تدابير حظر التجول المعمول بها. وخلال الأيام السبعة الماضية توفي أيضاً ثلاثة معتقلين آخرين، هم صبحي السقا بسجن برج العرب بالإسكندرية، وشعبان حسين خالد بسجن الفيوم المركزي، وعبد الرحمن يوسف زوال بسجن استقبال طرة. وفي 13 من الشهر الماضي توفي القيادي في جماعة «الإخوان المسلمين» عصام العريان بسبب الإهمال الطبي أيضاً في سجن ملحق مزرعة طرة، لاحقاً بالرئيس المعزول محمد مرسي الذي توفي أيضاً داخل قاعة محاكمته في يونيو/ حزيران 2019. وحمّلت المنظمات الحقوقية الدولية، ومنها «هيومن رايتس ووتش»، السلطات المصرية مسؤولية وفاة هؤلاء المعتقلين، قائلة في بيان، السبت الماضي، أي قبل وفاة أبو خليل، إن «المحتجزين والسجناء ما زالوا يموتون في السجون المصرية على الرغم من المناشدات الحثيثة لتوفير رعاية صحيّة مناسبة لهم. يعكس هذا الأمر إهمالاً غير مقبول من جانب سلطات السجون المصرية». وبحسب تقرير نشرته المنظمة في 16 مارس الماضي، بعنوان «لماذا على مصر الإفراج عن السجناء المحتجزين ظلماً الآن؟»، فإن «السجون المصرية تشتهر باكتظاظها وقذارتها ومخالفتها لقواعد النظافة والصحة». وفيما تضمّنت التوصيات العالمية لاحتواء الفيروس ومنع وصوله إلى السجناء، التي جمعتها منظمة «بريفنيتي» في ملف واحد، إلزام الدول بحق السجناء في الحصول على الرعاية الصحية، توفي خمسة سجناء ومعتقلين في السجون ومقار الاحتجاز المصرية في مارس الماضي وحده، إضافة إلى خمسة آخرين توفوا في فبراير/ شباط الماضي، إلى جانب وفاة سبعة آخرين في يناير/ كانون الثاني الماضي، نتيجة الإهمال الطبي المتعمد. بينما توفي 449 سجيناً في أماكن الاحتجاز خلال الفترة ما بين يونيو 2014 وحتى نهاية 2018. وقد ارتفع هذا العدد ليصل إلى 917 سجيناً (في الفترة بين يونيو 2013 ونوفمبر/ تشرين الثاني 2019)، بزيادة مفرطة خلال عام 2019، بحسب آخر تحديث حقوقي، بينهم 677 نتيجة الإهمال الطبي، و136 نتيجة التعذيب.

الحدث

«داعش» يتبنى اعتداء سوسة

نوفس ـ **وليد التليلي**

تبنى تنظيم «داعش» أمس الاثنين، عبر وكالة «أعماق» العملية المزدوجة (دهس وطعن) التي استهدفت عناصر من الحرس الوطني في ولاية سوسة التونسية صباح أول من أمس الأحد، وأدت إلى مقتل عنصر من الدرك، وإصابة آخر، وتصفية المهاجمين الثلاثة.

وتحدثت وكالة «أعماق» التابعة لـ«داعش»، أمس، عن «مقتل عنصر من الشرطة التونسية على الأقل وإصابة آخرين، في هجوم نفذه مقاتلو الدولة الإسلامية بمدينة سوسة شرقي تونس».

في هذه الأثناء، أذنت النيابة العامة في تونس، ليل الأحد - الاثنين، بالتحفظ على 7 عناصر مشتبه في علاقتهم بالعملية التي وقعت في منطقة أكودة بولاية سوسة، وبمنفذيها. وقال المتحدث باسم القطب القضائي لمكافحة الإرهاب (مؤسسة حكومية)، سفيان السليطي، في تصريح صحافي أمس، إن المشتبه فيهم المعتقلين، هم زوجة أحد منفذي العملية وشقيقا عنصر آخر شارك فيها، و3 عناصر أمن، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن هذا النوع من العمليات غالباً ما يتزامن مع التحولات السياسية الهامة التي تشهدها البلاد، مشيراً إلى أن هذه المجموعات تتابع العمل السياسي في تونس، وتختار توقيت عملياتها بهدف إحداث الإرباك. وتحدث الخبير السياسي عن وجود معطيات عدة ينبغي التنبه إليها، من أهمها حصولها في محيط عائلي ضيق (شقيقان بين المنفذين الثلاثة)، وتنفيذها من دون أدوات لوجستية كبيرة، ما يعني أن الجهد الاستخباراتي الوطني حوّل هذه المجموعات إلى مجموعات مطاردة وملاحقة باستمرار. لكنه نبّه إلى أن العملية تمّت في وسط حضري وقريبة من موقع سياحي، وأن هذه المجموعة لم تكن مصنفة، في أي معلومة لدى الأمن.

وأعربت كل من الجزائر وقطر والأردن والكويت عن إدانتها للعملية، وسط تأكيد على رفض جميع أشكال العنف الوقوف إلى جانب تونس ودعم استقرارها الأمني.

تمت العملية قرب موقع سياحي (بشير بلطيب/فرانس برس)

تقرير

ترقب وصول سجناء طالبان إلى قطر
الحوار الأفغاني ينتظر الترتيبات

الدوحة ـ **العربي الجديد**

يجري في الدوحة، وضع اللمسات الأخيرة على ترتيبات عقد الحوار الأفغاني-الأفغاني، بين وفدي الحكومة الأفغانية وحركة «طالبان»، التي كان وصل فريقها المفاوض إلى العاصمة القطرية يوم السبت الماضي. وفي الوقت الذي لم يعلن فيه الراعي القطري بعد، موعد انطلاق الحوار بين الطرفين، بعد أن تم حل الإشكالية الأخيرة المتعلقة بالإفراج عن المعتقلين، ذكر مصدر حكومي وآخر دبلوماسي لوكالة «رويترز»، أمس الإثنين، أنّ «المفاوضين الأفغان أرجأوا زيارة مقررة إلى الدوحة لإجراء محادثات السلام مع حركة طالبان، في ظلّ عدم الانتهاء من الترتيبات الخاصة بها في العاصمة القطرية». وكان وفد تقني يمثل الحكومة الأفغانية، قد وصل إلى الدوحة نهاية الأسبوع الماضي للتمهيد لإجراء المحادثات. وأبلغ المصدران وكالة «رويترز» بأنّ الفريق الحكومي لم يغادر أمس الإثنين إلى الدوحة، فيما قال أحد المصدرين، وهو مسؤول حكومي كبير، إنّ الفريق قد يتوجه إلى العاصمة القطرية اليوم الثلاثاء.

وفضلت مصادر دبلوماسية قطرية، تواصلت معها «العربي الجديد»، لمعرفة موعد بدء المفاوضات، عدم التعليق على الأمر، فيما تستمر الترتيبات لعقد المحادثات، والجلسة الافتتاحية، والاتفاق مع الطرفين على أجندة المفاوضات. كما لم يعلن بعد عن وصول سجناء «طالبان» السبعة، الذين جرى التوصل إلى اتفاق بشأن نقلهم إلى قطر ووضعهم قيد الإقامة الجبرية أثناء المحادثات. وفي هذا السياق، قال المصدران اللذان تحدثا لـ«رويترز»، إنّ المسألة الثانية لعدم انطلاق المحادثات، هي وضع اللمسات الأخيرة على خطط مغادرة هؤلاء السجناء منشآت الاعتقال في أفغانستان ونقلهم إلى قطر.

وقال المتحدث باسم «طالبان» ذبيح الله مجاهد، وفق «رويترز»، إنه لا توجد «مشكلات رئيسية» تسببت في التأخير، مضيفاً أن الحركة تنتظر الإفراج عن السجناء السبعة، لكن الفرق الفنية من الجانبين تعمل على حل هذه القضية. وفيما لم يتم الإعلان عن البدء وأجندة المفاوضات التي ستعراها الدوحة، أكّد نائب الرئيس الأفغاني، أمر الله صالح، في تصريحات، أول من أمس الأحد، أنّ «مفاوضي الحكومة سيدفعون نحو التوصل إلى وقف لإطلاق النار عندما تبدأ المحادثات مع طالبان».

رصد

تظاهرة ضد الانفصاليين في سقطرى

في تحرّك جديد ضد الانفصاليين الموالين للإمارات في اليمن، تظاهر المئات في محافظة سقطرى، أمس الإثنين، رفضاً لاستمرار سيطرة «المجلس الانتقالي الجنوبي» على الجزيرة. وتصاعد التوتر في الجزيرة منذ إعلان المجلس، في 26 إبريل/نيسان الماضي، تدشين ما سماها بـ«الإدارة الذاتية للجنوب»، قبل أن يسيطر، في 19 يونيو/حزيران الماضي، على مدينة حديبو عاصمة سقطرى.

وجاب المئات، أمس، شوارع مدينة قلنسية في المحافظة، رافعين أعلام اليمن وصور الرئيس عبد ربه منصور هادي، والمحافظ رمزي محروس. وحمل المتظاهرون، لافتات عليها عبارات: «رمزي محروس رمز سقطرى ومحافظها وعودته مطلبنا»، و«نطالب الرئيس والتحالف العربي بعودة المحافظة للدولة وإبعاد المليشيات». ونقلت وكالة «الأناضول» عن مشاركين في التظاهرة أن مسلحين من «المجلس الانتقالي» أطلقوا الأعيرة النارية في محاولة لتفريق المتظاهرين إلا أنهم فشلوا. وطالب بيان ألقي في ختام التظاهرة، بعودة محروس، وهو الذي غادرها عقب وقوعها تحت سيطرة «الانتقالي» في يونيو. كما دعا إلى بسط سيطرة الدولة على كافة مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية في المحافظة، وعودة الخدمات العامة إليها، وصرف مرتبات الموظفين.

(الأناضول)

يسيطر الانفصاليون على عاصمة سقطرى منذ يونيو (صالح العبيدي/فرانس برس)

الحدث

زيارة بطابع أمني للبرهان إلى إريتريا
توقيع جداول السلام السوداني

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

في خطوة جديدة تعطي آمالاً إضافية في التوصل إلى اتفاق سلام يضع تصورات لحل المشاكل السياسية والأمنية والتنموية في مناطق النزاع في السودان، خصوصاً في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق، استكملت الحكومة السودانية التحضير لاتفاق السلام بالتوقيع، أمس الإثنين، مع الجبهة الثورية المعارضة، على جداول تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الطرفين الأسبوع الماضي. ووفق وساطة جنوب السودان، تم تحديد الثاني من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل موعداً لتوقيع الاتفاق بصورته النهائية، بحضور عدد من رؤساء الدول والحكومات، وممثلين لمنظمات دولية وإقليمية. ومن أبرز الحركات المسلحة التي وقّعت على اتفاق السلام، الحركة الشعبية بقيادة مالك عقار، وحركة تحرير السودان بقيادة منى أركي مناوي، وحركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان-المجلس الانتقالي، والتحالف السوداني، وتجمع قوى تحرير السودان، إضافة إلى أحزاب مدنية معنية بالتنمية ومعالجة التهميش في شرق ووسط وشمال السودان.

غير أن غياب حركتين رئيسيتين عن التوقيع، هما الحركة الشعبية قصيل عبد العزيز الحلو والتي تسيطر على أجزاء واسعة من ولاية جنوب كردفان، وحركة تحرير السودان فصيل عبد الواحد محمد نور، والتي تحظى بثقل شعبي نسبي في دارفور، قد يشكل عقبة أمام التوصل إلى اتفاق يبقى صامداً. مع العلم أن الحكومة السودانية وقّعت، في 3 سبتمبر/أيلول الحالي، في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، مع الحركة التي يقودها الحلو، على إعلان مبادئ ينص على فصل الدين عن الدولة في البلاد.

في غضون ذلك، زار رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان، أمس، إريتريا، في زيارة قصيرة، رافقه فيها مدير جهاز الأمن والمخابرات العامة جمال عبد المجيد، ورئيس هيئة الاستخبارات العسكرية ياسر محمد عثمان، وفق بيان للمجلس السيادة، الذي لم يعلن عن الهدف المقرر منها.

وكان البرهان قد زار إريتريا في يونيو/ حزيران 2019، واتفق مع رئيسها أسياس أفورقي آنذاك على فتح الحدود بين البلدين، عقب إغلاقها من قبل نظام الرئيس السوداني المعزول عمر البشير لعام ونصف العام. كما زار رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك، إريتريا في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وبحث مع رئيسها العلاقات الثنائية وتطورات الأوضاع في البلدين. وشهدت العلاقات الثنائية بين السودان وإريتريا، توتراً كبيراً في فبراير/شباط 2018، بعد قيام حكومة البشير آنذاك بإغلاق الحدود.

تقرير

تو تر شرق المتوسط
اليونان ستعزز تسليح جيشها

في الوقت الذي أعلنت فيه تركيا أنها منفتحة على الحوار لتخفيف التو تر شرق المتوسط، أعلنت اليونان أنها ستعزز قوة جيشها

لا يزال التوتر بين اليونان وتركيا يسيطر على شرق البحر المتوسط، إذ إنه وبعد ساعات من إطلاق أنقرة تدريبات عسكرية في قبرص التركية، أعلنت أثينا أنها ستعزّز جيشها بالعدة والعديد، فيما يحاول حلف شمال الأطلسي التوسط بين الدولتين العضوين فيه، مخافة اندلاع حرب بينهما.

وتقف تركيا حالياً على شفا مواجهة عسكرية مع اليونان وقبرص بشأن حقوق التنقيب عن النفط والغاز في شرق البحر المتوسط. ونشرت اليونان وتركيا قوات بحرية وجوية لتأكيد مطالبهما المتنافسة في المنطقة.

وأعلن المتحدث باسم الحكومة اليونانية ستيليوس بيتساس، أمس الإثنين، أن اليونان سوف تعزز جيشها ببرامج تسليح جديدة ودعم الأفراد العسكريين وتطوير صناعة الدفاع في البلاد. وقال إن «القيادة التركية تطلق، بشكل شبه يومي، تهديدات بالحرب وتصدر تصريحات استفزازية ضد اليونان». وأضاف «نحن نرد بسياسة وطريقة دبلوماسية واستعداد عملي، وعازمون على القيام بكل ما هو ضروري لحماية حقوقنا السيادية». وأوضح بيتساس أن رئيس الوزراء كيرياكوس ميتسوتاكيس سيعلن تفاصيل خطط تحديث الجيش اليوناني خلال خطابه السنوي عن حالة الاقتصاد السبت المقبل. وقال «نحن على اتصال بالدول الصديقة من أجل تعزيز معدات قواتنا المسلحة».

وجمعت اليونان، الأسبوع الماضي، 2,5 مليار يورو (2,96 مليار دولار) في مزاد لبيع السندات، حيث تسعى لزيادة الإنفاق العسكري وجمع الأموال للشركات المتضررة من فيروس كورونا.

وذكرت وسائل إعلام يونانية، أمس الإثنين، أن المشتريات قد تشمل مقاتلات «رافال» فرنسية الصنع وفرقاطة فرنسية واحدة على الأقل. وقال بيتساس إن ميتسوتاكيس سيجتمع بالرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الخميس المقبل على هامش اجتماع في كورسيكا لدول الاتحاد الأوروبي المطلة على البحر المتوسط.

وذكرت وزارة الدفاع التركية، في بيان أمس الإثنين، أن الوزير خلوصي أكار رحب، خلال اجتماع مع رئيس اللجنة العسكرية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) الجنرال ستيوارت بيتش في أنقرة، «بمبادرة الناتو للحوار مع اليونان، ويؤكد ضرورة تعامل الدول الأخرى بحكمة وبما ينسجم مع روح التحالف». وكان حلف شمال الأطلسي أعلن، أخيراً، أنّ محادثات تقنية ستبدأ لتجنّب وقوع حوادث بين أسطولي البلدين، لكنّ أثينا قالت إنّها لم توافقْ على المحادثات. واتّهمت أنقرة اليونان برفض الحوار.

ومع تصاعد التوتّر مع اليونان في شرق البحر المتوسّط، بدأ الجيش التركي، الأحد الماضي، تدريبات سنويّة في «جمهوريّة شمال قبرص التركيّة». وكتب نائب الرئيس التركي فؤاد أقطاي، في تغريدة، أنّه في ظلّ تصاعد التوتّر، بدأ الجيش التركي مناوراته المسمّاة «عاصفة البحر المتوسّط» مع القيادة الأمنيّة القبرصيّة التركيّة. وأضاف أنّ «الأولويّات الأمنيّة لبلدنا ولجمهوريّة شمال قبرص التركيّة، لا غنى عنها». وأشارت وزارة الدفاع التركيّة من جهتها، عبر «تويتر»، إلى أنّ التدريبات المقرّر أن تستمرّ حتى الخميس المقبل، تتواصل «بنجاح».

وكرر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس، أن «بلاده لن تسمح لأحد بنهب ثرواتها، ومقدرات شعبها». وقال، خلال مشاركته في حفل تعريف بنظام التأمين الجديد بالمجمع الرئاسي في أنقرة: «لن نسمح لمن يتغذى من الفوضى والأزمات بنهب رزق أمتنا وموارد بلادنا». وأضاف أن «الذين لم يتمكنوا عبر التاريخ، من ثني ذراع تركيا بالدبلوماسية والقوة العسكرية، لجأوا دائماً إلى مهاجمتها عن طريق الاقتصاد». وكان وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان أعلن، أمس الأول، أن اجتماع المجلس الأوروبي المقرر عقده نهاية سبتمبر/أيلول الحالي، سيخصص في المقام الأول للمسألة التركية والتوتر في شرق البحر المتوسط، وخصوصاً درس فرض عقوبات على أنقرة. وكان أردوغان دعا، الأحد الماضي، الاتحاد الأوروبي إلى البقاء على «الحياد» في الأزمة بين تركيا واليونان في شرق البحر المتوسّط، فيما شدّد رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال، خلال اتصال هاتفي مع أردوغان، على أهمية خفض التصعيد بين البلدين، داعياً تركيا إلى وقف الأنشطة التي من شأنها تغذية التوتّرات مع اليونان. وأوضحت الرئاسة التركية، في بيان، أنّ إردوغان دعا، خلال الاتصال الهاتفي مع ميشال، «المؤسّسات والدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي إلى التحلّي بالعدالة والحياد والموضوعيّة والتصرّف بمسؤوليّة في القضايا الإقليميّة، ولا سيّما في شرق البحر المتوسّط». وشدّد على أنّ موقف الاتّحاد الأوروبي شرقي المتوسّط «سيكون اختباراً لصدقيّته» في ما يتعلّق بالقانون الدولي والسلام الإقليمي. وأوضح أنّ المواقف المحرّضة التي يتّخذها بعض المسؤولين الأوروبيين لا تُساهم في التهدئة. ونقل دبلوماسي أوروبي عن ميشال قوله لأردوغان إنّ «كل الإجراءات - بما فيها نهج الجزرة والعصا - ستُدرس» خلال القمّة نهاية سبتمبر.

(الأناضول، أسوشييتد برس، فرانس برس)

تسعى اليونان إلى تطوير صناعة الدفاع المحلية (Getty)

شرق غرب

بريطانيا: اعتقال مشتبه به في حوادث برمنغهام

أعلنت الشرطة البريطانية، أمس الإثنين، أنها ألقت القبض على رجل للاشتباه في ارتكابه جريمة قتل، بعد أن أفضت سلسلة من حوادث الطعن، في الساعات الأولى من صباح الأحد، في مدينة برمنغهام، إلى سقوط قتيل وسبعة مصابين. وقالت شرطة وست ميدلاندز إنّ المشتبه به البالغ من العمر 27 عاماً اعتقل في منطقة سيلي أوك بالمدينة، الساعة الرابعة صباحاً.

(رويترز)

الصين تجري المزيد من المناورات

أعلنت الحكومة الصينية عن إجراء المزيد من المناورات العسكرية على امتداد ساحلها الشرقي والشمالي الشرقي، بدءاً من يوم أمس الإثنين. وقالت إدارة الأمن البحري إنّ المرحلة الأولى من التدريبات بدأت أمس الإثنين في بحر بوهاي، قبالة ميناء تشينهوانغداو في شمال شرق البلاد. وأضافت أنّ المرحلة الثانية، التي تشمل تدريبات بالذخيرة الحية، ستنعقد اليوم الثلاثاء وغداً الأربعاء في الجزء الجنوبي من البحر الأصفر، قبالة سواحل مدينة ليانيونغانغ.

(رويترز)

صربيا وكوسوفو للتزمان بمحادثات تطبيع العلاقات

التزم زعيما صربيا وكوسوفو، أمس الاثنين، بإجراء محادثات بوساطة الاتحاد الأوروبي، بشأن تطبيع العلاقات المتوترة بينهما. وقال الرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش (الصورة) ورئيس وزراء كوسوفو عبد الله هوتي، في بيان مشترك أصدره مكتب منسق

السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل «إنهما يولّيان أولوية قصوى للاندماج في الاتحاد الأوروبي، ومواصلة العمل على حوار بلفراد - بريشتينا الذي يعمل الاتحاد الأوروبي على تسهيله».

(أسوشييتد برس)

هجوم انتحاري في الصومال

تبنت حركة «الشباب» الصومالية، أمس الإثنين، هجوماً بسيارة مفخخة استهدف، صباح أمس، حاجزاً عسكرياً للقوات الصومالية في بلدة جناي عبدالا. ونقل موقع محسوب على الحركة عن ما وصفه بمصدر عسكري قوله إنّ «الهجوم أدى إلى مقتل نحو 16 عسكرياً صومالياً وإصابة 12 آخرين بجروح»، بالإضافة إلى مقتل 4 جنود أميركيين يقولون مهمة تدريب عسكرية لوحدات من الجيش الصومالي بجنوب البلاد».

(العربي الجديد)

سيول تعزز جهودها لاستئناف الحوار بين الكوريتين

أعلنت كوريا الجنوبية سعيها لتعزيز جهودها الدبلوماسية الرامية إلى إعادة الزخم للحوار بين الكوريتين، وذلك في سلسلة من اجتماعات وزراء خارجية رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» المقرر عقدها بدءاً من يوم غد الأربعاء. وقال مسؤول في وزارة الخارجية الكورية للصحافيين أمس، إن الوزارة تجري مشاورات مع الدول المشاركة في تلك الاجتماعات، لتأكيد الجهود الدولية الرامية إلى إحراز تقدم حقيقي في نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

(قنا)

دخلت حملتا دونالد ترامب وجو بايدن المرحلة الأكثر حماوة قبل موعد الرئاسيات. ويلعب الرئيس في الوقت المتبقي ما بين دور المرشح من خارج المنظومة، والرئيس المتمرس والقوي، فيما يعول بايدن على الأزمات المتلاحقة لترامب

مسيرة الرئيس تُفقده عنصر الجذب

حملتا ترامب وبايدن تدخلان المرحلة الحاسمة

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تنطلق رسمياً، اليوم الثلاثاء، المرحلة الأكثر نشاطاً من حملة الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، والتي من المتعارف بدايتها مباشرة بعد عيد العمال الأميركي، الذي يصادف أول إثنين من سبتمبر/أيلول. وعلى بعد أقل من شهرين من انتخابات الرئاسة الـ59 في البلاد، لم يدخل أي رئيس أميركي حملة إعادة انتخابه بعد عيد العمال، بمثل الضعف الذي يعيشه دونالد ترامب، وذلك منذ ذات التاريخ قبل 28 عاماً، حين كان الرئيس جورج بوش الأب بمثل هذا الضعف، وخسر فرصة إعادة انتخابه، أمام المرشح الديمقراطي بيل كلينتون. وعلى الرغم من اختلاف الظروف والأحداث، ومن خسارة بوش بعد 12 عاماً من حكم الجمهوريين، أنهت الحرب الباردة، وكانت مفصلية في حرب الخليج الأولى، إلا أن الانكماش الاقتصادي، وتراجع الاهتمام الأميركي بالسياسة الخارجية، اللذين شكلا أبرز أسباب خسارة بوش، قد يدفعان مجدداً إلى حرمان ترامب من 4 سنوات إضافية في البيت الأبيض. ويأتي ذلك بالإضافة إلى حملة ترامب، التي أجبرت في ظرفٍ قياسي أن تنتقل من الهجوم والثقة الذاتية المفرطة، على الرغم من حملة الديمقراطيين لعزل الرئيس، وفضيحتي التدخل الروسي و«أوكرانيا غيت»، إلى حالة الدفاع في مواجهة أكثر من أزمة ألمّت بالبلاد منذ بداية 2020، وتوالت لجعل الرئيس يتراجع في استطلاعات الرأي أمام منافسه الديمقراطي جو بايدن. وفيما يكثف الأخير خطابه الهجومي على خصمه، وزياراته الانتخابية التي كانت انعدمت لأشهر بسبب ظروف وباء كورونا، تبدو استراتيجية ترامب الانتخابية متمحورة حول استعادة ثقة ناخبين بيض في الأرياف، وفي الولايات المتأرجحة كان فقد دعمهم قبل يوليو/تموز الماضي، بسبب تداعيات الوباء.

وبمقارنة خطاب الاتحاد الأخير الذي ألقاه ترامب بداية فبراير/شباط الماضي، قبل يوم من تصويت الكونغرس على عزله، وأسقطه الجمهوريون، مع خطابه اليوم، يسهل إدراك مدى التأثير السلبي الذي تركته انعكاسات كورونا على الواقعين الاقتصادي والصحي في البلاد، بالإضافة إلى الفوضى التي أحدثها الحراك المناهض للعنصرية في الولايات المتحدة، على رسالة ترامب الانتخابية. ففي فبراير الماضي، كانت التوقعات أن يكون خطاب الاتحاد الأخير لترامب في ولايته الأولى، بمثابة انطلاق لحملته الانتخابية لولاية ثانية، وأن يكون مفعماً بالثقة، ويعبر عن رئيس تمرس في الحكم، وتمكن من تحقيق «العودة الأميركية» التي كان وعد بها حين رفع شعار «أميركا أولاً»، أي أنه لم يعد مجرد ذلك «الدخيل» الذي اختار الناخبون منحه فرصة التغيير في 2016. وهذا الأمر حصل بالفعل، حين تحدث ترامب في 5 فبراير من الكونغرس عن «اقتصاد أميركي في أوجه، وتأمين الحدود، وتقوية الجيش، وازدهار العائلات، وتجديد القيم، واستعادة التفوق». وإلى حدّ ما، تمكن ترامب حينها، وبخلاف التوقعات، أن يقدم خطاباً «وطنياً»، حين تحدث عن «مجتمع جامع»، مركزاً على أرقام انخفاض البطالة وتأمين الوظائف، واتفاق «نافتا» التجاري (مع المكسيك وكندا) والذي جرى استبداله، وعلى مواجهة الصين اقتصادياً. هذه الثقة تراجعت إلى حدّ كبير، مع أزمتي كورونا وحراك السود، ودفعت ترامب وحملته إلى إعادة التموضع مجدداً، بين خطاب المرشح «من خارج المنظومة» الذي كان عليه في 2016، والرئيس القوي، رافع راية «القانون والنظام» التي يحاول ترامب تسويقها في مواجهة التظاهرات المندلعة في أكثر من ولاية أميركية، لا سيما في الديمقراطية منها، للمطالبة بالعدالة والمساواة العرقية. ويسعى الرئيس لكسب قاعدته من أصحاب الياقات الزرقاء والبيضاء (العمال والموظفين) خصوصاً بتبنيه شعارا صارما يتعلق بالقانون والنظام، حوّل ترامب إلى رئيس «منفصم» مع الواقع، وسهّل الهجوم الديمقراطي عليه.

وبحسب مرشحة بايدن لنائبة الرئيس، كمالا هاريس، فإن ترامب «يعيش في واقع مختلف»، عبر نفيه وجود عنصرية منهجية في البلاد. كما انتقدت هاريس، التي تلعب دوراً مهماً لكونها مرشحة «ملونة» في ولايات المعارك، سياسة ترامب في التعامل مع كوفيد 19، مؤكدة أنه فشل ذريع. إلى ذلك، وعلى الرغم من عنصر المفاجأة الذي لا يزال قوياً، ويبقي ترامب كالمرشح الفائز لدى المراهنين، يواصل بايدن تقدمه في الاستطلاعات، وإن بتراجع إلى ما بين نقطتين و8 نقاط كفارق عن الرئيس، من 10 نقاط مع نهاية يونيو/حزيران الماضي. وقد يحقق ترامب انقلاباً بعد المناظرات الرئاسية الثلاث المنتظرة بين الرجلين، وأولها نهاية سبتمبر. وتشير آخر الاستطلاعات إلى استمرار ثقة نسبة كبيرة من الناخبين في قدرة الرئيس على التعامل مع الاقتصاد، فيما يفضلون بايدن لإنهاء الانقسامات ومواجهة كورونا. في المقابل، يعول ترامب على لقاح أميركي يمكن استخدامه داخلياً قبل الانتخابات، وعلى تأجيج الانقسامات. وبحسب «نيويورك تايمز»، أظهرت استطلاعات أجريت بعد المؤتمرين العامين للحزبين، في أغسطس الماضي، ثبات تقدم بايدن، مع احتدام السباق في ولايات تمكن ترامب فيها من استعادة دعم جزء من الناخبين يميلون للجمهوريين، وكانوا تخلوا عنه في أوج أزمة كورونا. لكن بايدن يواصل تقدمه لدى كل الفئات الأخرى، خصوصاً في المناطق الأكثر تضرراً من الوباء. ورأت الصحيفة أن استمرار تحميل ترامب منافسه المسؤولية عن مشاهد العنف التي أفرزها الحراك ضد العنصرية، دفع بايدن لموقع الهجوم بدوره، وهو سلوك حثّه عليه مقربون منه منذ وقت. ويرى الحزبان فرصة ضعيفة أمام ترامب للفوز، تعتمد بشكل كبير على ولايات بيضاء مثل ويسكونسن ومينيسوتا، فيما الرئيس أيضاً في موقع الدفاع في ولايات في الجنوب والغرب الأميركي، كان ربحها في 2016، مثل فلوريدا، كارولينا الشمالية، أريزونا وجورجيا. وزار بايدن بنسلفانيا أمس، ويتوجه إلى ميشيغن غداً الأربعاء. وقال مورغون جاكسون، مستشار لروي كوبر، حاكم كارولينا الشمالية الديمقراطي، إن نائب الرئيس السابق يتمتع بتقدم ثابت لكن متواضع في الولاية، وأن ناخبيها المتأرجحين يركزون على الوباء. وأكدت آمي كلوبوشار، السيناتورة عن مينيسوتا، أن بايدن يعتمد الخطاب الأنسب للقاعدة في مناطق الوسط الغربي، عبر دعم إصلاح الشرطة ومعارضة العنف في آن.

يُكثر بايدن من جولاته الانتخابية في الفترة الأخيرة (الكس وونغ/Getty)

الرئيس في موقع الدفاع في ولايات الجنوب والغرب الأميركي

سخاء إعلانات

ذكرت شبكة «سي أن أن»، أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ومنافسه الديمقراطي جو بايدن، أنفقا أموالاً أكثر على الإعلانات الانتخابية في بنسلفانيا وفلوريدا، الولايتين اللتين تعدان الجائزة الكبرى لأي مرشح، بسبب النسبة الكبيرة من أصوات المجمع الانتخابي فيهما (29 و20). وتحدثت الشبكة عن تبدل المزاج الانتخابي، ما جعل ترامب يستثمر في مينيسوتا، التي لم يصرف عليها قرشاً واحداً في 2016.

متابعة

عقوبات أوروبية مرتقبة على مسؤولين في بيلاروسيا

واصلت السلطات في بيلاروسيا حملة القمع ضد المعارضة، في وقت يتحرك الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات على مسؤولين من بيلاروسيا

بعد تظاهرات ضخمة على مدى نحو شهر، كان آخرها أول من أمس الأحد، احتجاجاً على نتيجة الانتخابات التي فاز فيها الرئيس ألكسندر لوكاشينكو ليمدد فترة حكمه التي بدأت قبل 26 عاماً، يسعى الاتحاد الأوروبي لمعاقبة مسؤولين في بيلاروسيا على إجراءات القمع التي نتج عنها، الأحد، اعتقال المئات. وقال ثلاثة دبلوماسيين في الاتحاد الأوروبي لوكالة «رويترز»، إن الاتحاد يستهدف فرض عقوبات اقتصادية على 31 من كبار المسؤولين في بيلاروسيا، ومن بينهم وزير الداخلية يوري كارايف، بحلول منتصف سبتمبر/ أيلول الحالي، بسبب انتخابات التاسع من أغسطس/ آب الماضي التي يقول الغرب إنها مزورة.

وقال دبلوماسي في الاتحاد لـ«رويترز»: «اتفقنا في البداية على 14 اسماً، إلا أنّ العديد من الدول شعرت بأنّ ذلك غير كاف. والآن توصلنا إلى إجماع على 17 اسماً آخراً... إنهم مسؤولون كبار عن الانتخابات وعن أعمال العنف والقمع». وكان وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي قد أيدوا فرض عقوبات، تشمل منع السفر إلى دول الاتحاد وتجميد الأصول، وذلك في اجتماع في برلين في أواخر الشهر الماضي، لكنهم لم يحددوا المستهدفين بالعقوبات. ولا يزال يتعين أن توافق اليونان وقبرص، اللتان تدفعان من أجل فرض عقوبات منفصلة على تركيا في ما يخص النزاع في شرق البحر المتوسط، على القائمة السوداء الخاصة ببيلاروسيا.

وقال الدبلوماسيون إنه يجب أن توافق جميع دول الاتحاد السبع والعشرين على فرض العقوبات، وإنّ أثينا ونيقوسيا يمكن أن تستغلا دعمهما لقائمة بيلاروسيا من أجل الحصول على إجراءات صارمة ضدّ تركيا. ولا يزال من الممكن تغيير القائمة بإضافة أو حذف أسماء، لكن الدبلوماسيين قالوا إنّه من المتوقع التوصل إلى اتفاق رسمي في 21 سبتمبر الحالي، عندما يعقد وزراء خارجية الاتحاد اجتماعهم المقبل. وتدخل العقوبات حيز التنفيذ في 22 سبتمبر.

وكانت ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا قد فرضت بالفعل عقوبات على مسؤولين من بيلاروسيا في أواخر أغسطس الماضي. ورفض الدبلوماسيون الأوروبيون الحديث عن مدى التقارب بين قائمتي دول البلطيق ودول الاتحاد الأوروبي خشية تنبيه المسؤولين المعنيين بالعقوبات ليقوموا بنقل أصولهم من البنوك. وعلى العكس من دول البلطيق، لن تُفرض عقوبات على لوكاشينكو. وتريد ألمانيا، التي تشغل حالياً رئاسة الاتحاد الأوروبي لستة أشهر، إتاحة مزيد من الوقت للحوار وإبقاء الباب مفتوحاً أمام إمكانية إضافة اسم الرئيس في مرحلة مقبلة. في الأثناء، واصلت السلطات حملة القمع، وأعلنت الشرطة البيلاروسية، أمس الإثنين، عن اعتقال 633 شخصاً خلال تظاهرة حاشدة للمعارضة، جرت أول من أمس الأحد، احتجاجاً على إعادة انتخاب لوكاشينكو. وقالت وزارة الداخلية البيلاروسية في بيان: «تم توقيف 633 شخصاً بالأمس (الأحد)، بتهمة مخالفة القانون المتعلق بالتجمعات». وأضافت الوزارة أنه تم وضع 363 شخصاً في مراكز اعتقال بانتظار أن تنظر المحاكم في ملفاتهم. ويعدّ عدد الاعتقالات هذا الأكبر الذي يتم خلال تظاهرة للمعارضة منذ بدء الاحتجاجات التي تلت الانتخابات الرئاسية في 9 أغسطس الماضي، والتي قمعتها قوات الأمن. ونزل أكثر من مئة ألف شخص، الأحد، إلى وسط مينسك بدعوة من المعارضة في نهاية الأسبوع الرابع للتعبئة الحاشدة، على الرغم من الانتشار الكثيف لقوات الأمن والجيش في العاصمة. وأظهرت صور رجالاً مقنعين باللباس المدني ويحملون هراوات يجوبون وسط المدينة ويلاحقون المتظاهرين. وجرت تظاهرات مماثلة في العديد من مدن البلاد، وخصوصاً في غرودنو وبريست، غربي البلاد. ولا يزال الرئيس البالغ من العمر 66 عاماً، يرفض أي حوار ويسعى للحصول على دعم موسكو. وكثفت السلطات، الأسبوع الماضي، الاعتقالات رداً على تعبئة الطلاب للنزول إلى التظاهرات. من جهتها، عززت موسكو، التي نددت بالتدخل الغربي منذ بداية الأزمة، دعمها للرئيس عبر زيارة إلى مينسك قام بها، الخميس الماضي، رئيس الوزراء الروسي ميخائيل ميشوستين، الذي لم يدل بأي تصريحات مهمة، لكن زيارته اكتسبت أهمية باعتبارها الأولى لمسؤول بهذا المستوى منذ بداية الأزمة.

(رويترز، فرانس برس)

■ المندوب السامي لافروف جاء إلى دمشق ليملي على بشار أوامر الباب العالي في موسكو شفهياً! أظن الخبر هكذا أصبح أصدق!

■ لافروف في دمشق، ربما لنتف ما تبقى من ريش أجنحة الأسد، وبالتنسيق مع نتنياهو، كما هو الحال بشأن الضربات الجوية الإسرائيلية لإيران في سورية تحت أنظار الـ«أس 400» والـ«أس 300».

■ تستحق الجهود المغربية لتسوية الأزمة الليبية التقدير والتشجيع من كافة الأطراف المعنية. غير أن النجاح الفعلي في تسوية هذه الأزمة يتطلب توافر إرادة حقيقية من جانب الأطراف الليبية لتقديم التنازلات اللازمة للتوصل إلى تسوية تضع الأسس لقيام ليبيا جديدة مستقلة وتعاون دول الجوار مع المغرب.

■ متحدث البيت الأبيض يقول إنّ ترامب أبلغ العاهل السعودي بأنه يرحب بفتح المجال الجوي السعودي أمام الرحلات الجوية بين إسرائيل والإمارات. من يتابع نشاط ترامب وفريقه، سيدرك أنهم يعملون لخدمة الكيان أكثر من أميركا. دعم أميركا للكيان قديم جديد، لكن ترامب مهووس بذلك، إرضاءً للتيار الإنجيلي.

■ أنا متأكد من أن الاستفتاء المقبل سيكون بنفس نزاهة رئاسيات 12/12، وأنّ الدستور المقبل سيكون بنفس النوعية العالية للدساتير الماضية، وأن الجزائر الجديدة ستمكن شعبها من نفس الرفاهية التي يعيشها الآن.

■ الدستور هو نقطة توازن المجتمع، أفضل ترك صياغة المسودة سواء لمجلس تأسيسي منتخب أو برلمان جديد يصوغ المواد بأغلبية الثلثين قبل عرضها على الشعب، هكذا تكون نتيجة الاستفتاء حجة علينا جميعاً.

■ عمرو أبو خليل، (57 سنة)، مات في السجن. عمرو معتقل في سجن العقرب من سنة بدون محاكمة وبسبب نشاط أخوه الإعلامي. وهو خامس معتقل سياسي يموت خلال أسبوع! ده اسمه قتل! هيومن رايتس ووتش وثقت اعتقال د. عمرو من عيادته النفسية أمام المرضى في نوفمبر.

■ كثير من المطبلين أعجب بكثير من أفكارهم وآرائهم خارج نطاق السياسة، أو في المساحات الآمنة، مما يعطي دلالة أن الاختلاف الشديد في الموقف من الاستبداد ليس مرجعه العقل، فليسوا أغبياء، بل مرجعه الخوف، فالقمع رهيب!